جامعة العربي التبسي – تبسة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة محاضرات في مقياس:

موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

الدكتورة وئـــــام مـــــــلاح

أستاذ محاضر أ

قائمة الخبراء		
د. فايزة بلعابد	أستاذ محاضر أ	جامعة طاهري محمد – بشار
د. ياسمينة عمامرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة

السنة الجامعية:

2022/2021

جامعة العربي التبسي – تبسة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة محاضرات في مقياس:

موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

الدكتورة وئـــام مـــــلاح

أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية:

2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج الوزاري

جامعة العربي التبسي. تبسة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

- المعاملات الفورية
- المعاملات الآجلة
- العقود المستقبلية والآجلة
- عقود الخيار

4- عمليات البورصة
5- الأسواق المالية الاسلامية

عنوان الليسانس: السنة الثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي
السداسي: الخامس
وحدة التعليم : الأساسية
المادة : تحليل مالي
محتوى المادة:

1- عموميات حول التحليل المالي
2- أدوات التحليل المالي
3- دراسة وتحليل الميزانية
4- التحليل المالي في الأجل الطويل
5- دراسة وتحليل حسابات النتائج
6- دراسة وتحليل التدفقات النقدية
7- دراسة وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة
8- المؤشرات والنسب المالية الأكثر دلالة
9- حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

عنوان الليسانس: السنة الثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي
السداسي: الخامس
وحدة التعليم : المنهجية
المادة : محاسبة البنوك
محتوى المادة:

1. خصوصية المحاسبة المالية و البنكية
2. الإطار المحاسبي للبنك
3. محاسبة العمليات البنكية

- عمليات نهاية السنة (عمليات الجرد)
- التطورات المتعلقة بمعايير النظام المحاسبي المالي

عنوان الليسانس: السنة الثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي
السداسي: الخامس
وحدة التعليم : المنهجية
المادة : مالية دولية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البرنامج الوزاري	
فهرس المحتويات	I
المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل نظري حول البنوك	01
تمهيد	02
أولا: نشأة البنوك	03
ثانيا: تعريف البنوك	05
ثالثا: خصائص البنوك	06
رابعا: وظائف البنوك	07
خامسا: مصادر أموال البنك واستخداماتها	08
أسئلة التقويم الذاتي	12
الفصل الثاني: خصوصية المحاسبة المالية والبنكية	13
تمهيد	14
أولا: مدخل مفاهيمي للمحاسبة البنكية	15
ثانيا: خصائص العمل البنكي	19
ثالثا: طبيعة المحاسبة في البنوك	20
رابعا: أهداف النظام المحاسبي في البنوك	22
خامسا: مميزات النظام المحاسبي في البنوك	23
أسئلة التقويم الذاتي	25
الفصل الثالث: الإطار المحاسبي للبنك	26
تمهيد	27
أولا: مبادئ المحاسبة البنكية	28
ثانيا: الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك	29
ثالثا: مدونة(دليل) الحسابات	31
رابعا: القو ائم المالية في البنوك التجارية	37
خامسا: مراحل التسجيل المحاسبي	48
أسئلة التقويم الذاتي	49
الفصل الر ابع: محاسبة العمليات البنكية وأعمال نهاية السنة	50
تمهيد	51
أولا: محاسبة عمليات قسم الخزينة	52
سلسلة تمارين 01	65
حل السلسلة رقم 01	68

ثانيا: محاسبة عمليات قسم الحسابات الجارية	72
سلسلة تمارين 02	81
حل السلسلة رقم 02	82
ثالثا: محاسبة عمليات قسم حسابات التوفير	84
سلسلة تمارين 03	88
حل السلسلة رقم 03	89
رابعا: محاسبة عمليات قسم الودائع لأجل	92
سلسلة تمارين 04	100
حل السلسلة رقم 04	101
خامسا: محاسبة عمليات قسم غرفة المقاصة	103
سلسلة تمارين 05	107
حل السلسلة رقم 05	108
سادسا: محاسبة عمليات قسم القروض	112
سلسلة تمارين 06	117
حل السلسلة رقم 06	118
سابعا: محاسبة عمليات قسم الأوراق المالية	121
الفصل الخامس: التطورات المتعلقة بمعايير النظام المحاسبي البنكي	126
أسئلة التقويم الذاتي	132
الخاتمة	133
قائمة المراجع	135
امتحانات سابقة	139

المقدمة

المقدمة

تلعب البنوك دورا مهما لدفع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها تطورها يعكس تطور الدول، فهي تعتبر نقطة التقاء عارضي الفوائض المالية والباحثين عنها. ونظرا للخصوصية التي يتمتع بها البنك فإن المحاسبة تعتبر جوهر نشاطه. لذلك سعت دوما المنظمات العامية لمحاولة توحيد المعايير المحاسبية لتسهيل معرفة مدى مساهمة البنوك في الدفع بالاقتصاد.

والجزائر بدورها أجرت العديد من التغييرات على المحاسبة البنكية بما يكيف العمليات المحاسبية البنكية مع المعايير الدولية.

وبالتالي قد خصصت هذه المطبوعة التي تحمل عنوان محاضرات في محاسبة البنوك لتسليط الضوء على مختلف جوانب الممارسات المحاسبية البنكية وفق البرنامج الوزاري المسطر لهذا المقياس

أهداف المطبوعة

تهدف هذه المطبوعة إلى جملة من الأهداف منها:

- إلقاء الضوء على موضوع المحاسبة البنكية؛
- إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك والمحاسبة البنكية؛
- تمكين طلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي من إمتلاك معارف قاعدية حول المحاسبة البنكية؛
- تمكين طلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي من التسجيل المحاسبي البنكي عبر مختلف أقسام البنك ؛
- تعريف الطلبة بأهم التطورات التي طرأت على المعايير المحاسبية في مجال البنوك.

الفئة المستهدفة

الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى هم طلبة السنة ثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي ضمن ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وكل من لديه الرغبة في الإطلاع على الموضوع.

خطة المطبوعة

تم تقسيم هذا المطبوعة إلى خمسة فصول:

- **الفصل الأول** بعنوان **مدخل نظري حول البنوك** ، تم التطرق فيه إلى نشأة البنوك وتعريفها، خصائصها ووظائفها ومصادر تمويل البنوك ومجالات استخدام أموالها وينتهي الفصل بمجموعة من أسئلة للتقويم الذاتي؛
- **الفصل الثاني** وكان بعنوان **خصوصية المحاسبة المالية والبنكية: تم معالجته من خلال مدخل مفاهيمي للمحاسبة البنكية، خصائص العمل البنكي، طبيعة المحاسبة في البنوك، أهداف النظام المحاسبي في البنوك، ومميزات النظام المحاسبي البكي، ليخلص في نهايته إلى مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي ؛**
- **الفصل الثالث** الذي كان بعنوان **الإطار المحاسبي للبنك، تم معالجته من خلال التعرض لمبادئ المحاسبة البنكية، الوثائق المحاسبية التي يستخدمها البنك، دليل الحسابات، القوائم المالية المستخدمة في البنوك، ومراحل التسجيل المحاسبي، ليخلص لجملة من أسئلة التقويم الذاتي**
- أما **الفصل الرابع** الذي عنون **بمحاسبة العمليات البنكية والذي يعتبر جوهر المقياس فقد تم التعرض فيه إلى محاسبة العمليات البنكية عبر مختلف أقسام البنك من خلال كيفية التسجيل والجرد وتم وضع سلسلة تمارين وراء كل عنصر، فقد تم التعرض لمحاسبة العمليات البنكية في قسم الخزينة، والحسابات الجارية، قسم حسابات التوفير والودائع لأجل، قسم القروض، والمقاصة ، والآوراق المالية ،**
- **وفي الأخير كان الفصل الخامس الذي تطرق لأهم التطورات الحاصلة في معايير النظام المحاسبي البنكي.**

الفصل الأول:

مدخل نظري حول البنوك

الفصل الأول: مدخل نظري حول البنوك

للبنوك التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، وهذا ما تقوم به من وظائف وما تزاوله من نشاط، اذ يمكن تلخيص اعماله في عبارة واحدة وهو التعامل والائتمان والتجارة في الديون، ودورها هذا يتمثل في حل تلك الرغبات المتناقضة القائمة بين صاحب الفائض من الاموال وصاحب العجز باعتبارها وسيط لتوزيع المواد المالية المودعة لديها. لذلك تعتبر إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة وتمويل المشاريع الاستثمارية بما تحتاجه من أموال ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث حيث أصبحت تعد أداة فعالة من أدوات الاستثمار وتلعب دورا هاما وحيويا في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره.

وسيتم معالجة هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

- **نشأة البنوك؛**
- **تعريف البنوك؛**
- **خصائص البنوك؛**
- **وظائف البنوك؛**
- **مصادر أموال البنك واستخداماتها.**

أولا: نشأة البنوك

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل في العصور القديمة سنة 4000 ق.م، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع ومنح القروض.

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية، ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، وبتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة وموثوق بها لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة.[1]

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبير من هذه الودائع لا يسحب وأن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة وأخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقى القبول العام، بتطور العمليات المالية أصبح التهافت على الأموال كبيرا وأصبح البنك يقدم فائدة للمودعين ويقرضها بنسبة عالية لأن البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيارفة، فبعد أن كان الغرض هو حفظ الأموال من الضياع، أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى فائدة، منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لابد منه مما عجل بظهور القوانين المنظمة لعمل البنوك، ولقد اقتصر إصدار النقود على بنوك معينة وهي البنوك المركزية.

[1] أحمد حشيش عادل، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الثالثة، كلية الاقتصاد ، بيروت- لبنان، 1996، ص 28.

وفي هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في البندقية عام 1517م ثم بنك أمستردام عام 1609م ولقد أدى تطور وزيادة الانتاج إلى ازدهار التجارة الخارجية وزادت الحاجة إلى القروض، فتغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة حيث لم تعد مهمتها هي إقراض المحتاجين إلى الاستهلاك، بل تنوعت العمليات ومهدت للرأسمالية المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود، ومع ظهور المشروعات الصناعية الكبرى المتطلبة للأموال الضخمة، بدأت البنوك تعتبر جهازا فعالا في خدمة الرأسمالية من خلال تجميع المدخرات وإقراضها لأصحاب المشاريع فأصبحت وسيطا ماليا بين المستثمرين والمدخرين.[1]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

قد أوردت كتب الاقتصاد والنقود والبنوك عدة تعريفات للبنوك التجارية ومن أبرزها وأكثرها قبولا ما يلي:

يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها " المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات أي الأشخاص المعنوية تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض أي الائتمانات بقصد الربح".[2]

كما يمكن تعريفها على أنها " الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل الازم".[3]

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 24.

[2] سلمان أبو دياب، **اقتصايات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت_لبنان، 1996، ص 110.

[3] حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2013، ص 16.

تعرف البنوك التجارية على أنها: " تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب او الاجل وتداول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما تحقق اهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية التنمية لادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروع."[1]

كما تعرف على أنها " تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة أي تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وأهم ما يميزها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي".[2]

من التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للبنوك التجارية:

البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة مالية تسهل عملية العرض والطلب على النقود من خلال قيام أصحاب الفائض المالي بالاحتفاظ بنقودهم لدى البنك على شكل ودائع ليقوم البنك بدوره بإعطاء هذه الودائع على شكل قروض لأصحاب العجز المالي مقابل فائدة معينة.

ثالثا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية التجارية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من مؤسسات الأموال وهي الربحية والسيولة والأمان.

- **الربحية:** وهي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية وهي مؤثرة على قوة مركز البنك وقدرته على توظيف أمواله.[3]

[1]: حسين محمد سمحان واسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 105.

[2] أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان_الأردن، 2009، ص 112.

[3] خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2003، ص 121.

- **الأمان:** إن تبادل الثقة بين المودعين والبنك شيئ مهم وضروري فالبنك حريص على الأموال المودعة لديه فالمودعين يبحثون عن الملجأ الآمن لأموالهم، فهم يحصلون على إثباتات خطية تؤكد حقوقهم موقع ومؤرخ بموجب القانون هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالبنك يأخذ كل الاحتياطات اللازمة أثناء منح القروض وذلك من خلال الضمانات التي يقدمها طالب القرض.[1]
- **السيولة:** يقصد بها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان، وبما أن الودائع الجارية تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية، فلا بد على البنك أن يعمل على الاحتفاظ بأمواله بدرجة من السيولة، ليتمكن من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، وتعتبر السيولة كذلك من أهداف البنك التجاري، فهي صمام الأمان وهامش الضمان للبنك، إذ أن فشله في مواجهة التزاماته الفورية قد يعرضه لفقدان الثقة من جانب عملائه ويدفعهم إلى سحب ودائعهم وهكذا تتكرر المأساة، فيعجز البنك عن مقابلة موجة السحب المفاجئ والإجمالي وقد يعرضه هذا للإفلاس ولا يعني هذا أن يحتفظ البنك بمعظم إيراداته في صورة نقدية عاطلة خوفا من الإفلاس، لأن ذلك سوف يؤدي إلى إنخفاض ايراداته ويصل إلى نفس النتيجة.[2]

رابعا: وظائف البنوك التجارية

يطلق الكثير من الاقتصاديين على البنوك التجارية اسم بنوك الودائع وربما يتبع ذلك من الوظيفتين الأساسيتين لهذه البنوك وهي قبول ودائع الأفراد ومنح القروض إلا أن هناك وظائف أخرى تقوم بها هذه البنوك.[3]

---

[1] منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية: مدخل إتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية_مصر، 2010، ص 11.

[2] خيف عبلة، **المحاسبة البنكية كأداة رقابة في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي_الجزائر، 2013، ص 07.

[3] أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، المنامة_البحرين،2006، ص 94.

تقوم البنوك التجارية بتقديم نوعين من الوظائف منها التقليدية واخرى حديثة وهي كالاتي: [1]

1. الوظائف التقليدية

وتتمثل في ما يلي:

- **قبول الودائع:** تعتبر الودائع اهم مصادر التمويل للبنوك التجارية وهي تحرص دائما على تنميتها كما تشجع هذه البنوك الافراد على الايداع لديها.[2]
- **خلق النقود:** تعتبر وظيفة خلق النقود من اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية كما لها تأثير على الاقتصاد القومي.
- **منح الائتمان:** ابنوك التجارية هي عنصر هام في الائتمان فتقوم بمنح القروض سواء كانت قروض طويلة الاجل او قصيرة الاجل، من الممكن ان يقوم البنك بمنحها مقابل ضمان وذلك للتجار والمنتجين وهنا يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع وهكذا تلعب دورا هاما في تحديد النشاط الكلي لمجتمع.

2. الوظائف الحديثة

والتي تتمثل فيما يلي:[3]

---

[1] : سناء مسعودي، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، 2009-2012، ص ص8- 10.

[2] : احمد علي دغيم، **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد**، دار النمر، مصر، دون سنة النشر، ص 56.

[3] حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة_الجزائر، 2006، ص 23.

أ. **إدارة محافظ الاستثمار:** حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات.

ب. **خصم الأوراق التجارية وتحصيلها:** فقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى البنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابل عمولة، التي تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليها البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها.

ت. **تمويل العمليات التجارية الخارجية:** حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

ث. **التعامل بالعملات الأجنبية:** حيث تتم عملية شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا، وقد تخص عملية العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج...إلخ.

ج. **تقديم الدراسات والاستشارات لحساب الغير:** حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

ح. **تحصيل الشيكات:** حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي...إلخ.

خامسا: مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية

تعتمد البنوك التجارية في مزاولة نشاطها على مجموعة من المصادر والاستخدامات يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مصادر أموال البنك واستخداماته

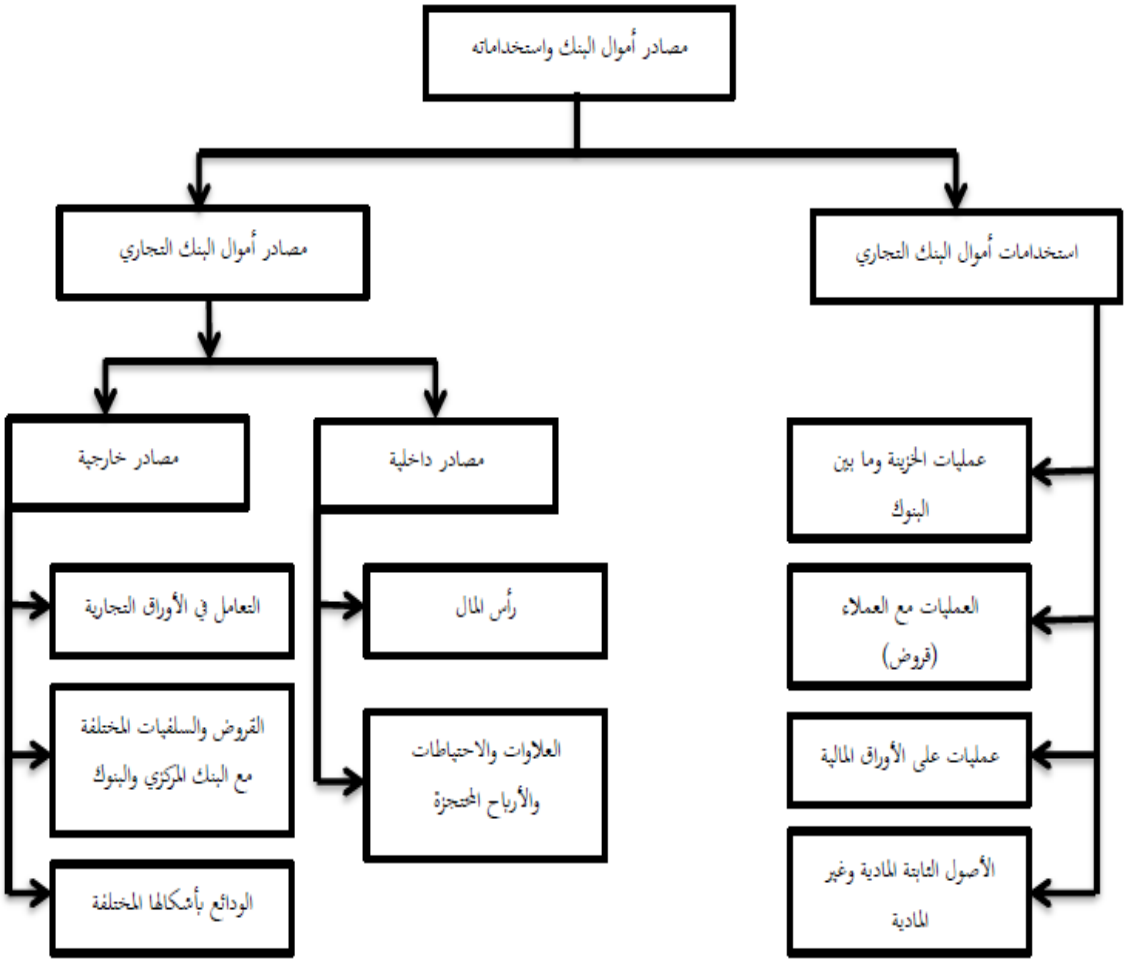

المصدر: بوغازي إسماعيل، **مطبوعة محاضرات في مقياس المحاسبة البنكية**، موجهة لطلبة أولى ماستر جباية معمقة، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت. ص: 26

1. مصادر التمويل في البنوك التجارية

أ. **مصادر التمويل الداخلية**: وتتمثل هذه المصادر في:[1]

- **رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات**: ويظهر في جانب الخصوم، يمثل رأس المال المدفوع المورد الأول للبنك، والذي يعكس متانة المركز المالي الذي يتمتع به البنك، في الأوساط المالية ومدى الثقة الممنوحة له. كما أن رأس المال لا يخضع للسحب منه إلا ففي حالة الإفلاس، وقد يسمح بالسحب من رأس المال المدفوع لتغطية خسارة أو لغرض استثماري خلال فترة نشاط البنك.
- **الاحتياطات**: تعتبر المصدر الثاني من مصادر التمويل الداخلي للبنك، وهي عبارة عن مبالغ تم استقطاعها من أرباح البنك خلال سنوات نشاطه، وتمثل مصدرا للتراكم الرأسمالي، يحسب لصالح المساهمين في رأس المال. وفي نفس الوقت تعكس هذه الاحتياطات أهمية الأخطار التي يواجهها البنك من عنصري عدم التأكد والمخاطر المختلفة ووجوب الاحتياط لها.

ب. **مصادر التمويل الخارجية**: وتتمثل هذه المصادر في التزامات البنك للغير، لذلك فهي تأخذ طابع الوديعة أو القرض، أهمها:[2]

- **ودائع الجارية (الحسابات الجارية)**: سميت هكذا بسبب ارتفاع معدل السحب منها، بالإضافة إليها مقارنة بغيرها من الودائع خلال فترة زمنية معينة.
- **ودائع غير جارية**: وهي على أشكال عدة:

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **النقود والبنوك**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص ص: 81 -82.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، **البنوك الإسلامية بين الواقع** والمأمول، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2021،ص ص: 97 - 99

- **الودائع لآجل**: تودع لدى البنك التجاري على أن لا يسحب منها إلا بعد انقضاء مدة معينة، يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك.
- **ودائع التوفير**: تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها، بدلا من تركها عاطلة.
- **ودائع أخرى**: وتشمل مثلا أرصدة الفوائد المستحقة للعملاء، وأرباح المساهمين التي لم يستلموها بعد ومبالغ الديون المعدومة.

ج. **المبالغ المقترضة من البنك المركزي**: تلجأ البنوك عادة إلى الاقتراض من البنك المركزي، عندما تجد نفسها في حاجة إلى النقود لمواجهة حالة طارئة، ويقوم البنك المركزي بإقراض هذه البنوك بضمان أي أصل من أصوله، أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية المملوكة للبنك المقترض وفي نفس الوقت تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض عند حاجتها للأموال في أوقات معينة.[1]

2. **استخدام الأموال في البنوك التجارية**: تستخدم البنوك التجارية الأموال المتجمعة لديها من مصادر التمويل المختلفة في عدة مجالات استثمارية، أو توظيفية، أو غيرها من الاستخدامات التي تهدف إلى تحقيق أهداف البنك الخاصة، أو المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الاستخدامات ما يلي:

أ. **تقديم القروض والسلف**: إذ تحقق البنوك من ورائها عوائد مجزية، وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل للعملاء من رجال الأعمال، بالإضافة إلى مساهمة هذه القروض في دعم النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، والتي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل.[2]

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 99

[2] رجاء محمدي، **تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي_الجزائر، 2019، ص 20.

ب. الاستثمارات: تتعدد أوجه استثمار البنوك التجارية لأموالها، التي منها:

-المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة، أو شراء أسهم للوحدات الاقتصادية القائمة والمتاجرة بها.

-الاستثمار في سندات الحكومة وأذونات الخزينك المركزي.

ج. الأرصدة النقدية: وهي النسبة من الودائع التي أوجب البنك المركزي على كل مصرف الاحتفاظ بها لديه كاحتياطي نقدي لحماية حقوق المودعين والعملاء، كما تتضمن أيضا تلك الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها البنك في خزانته لمقابلة العمليات المصرفية اليومية، هذا بالإضافة إلى ما قد يكون له من نقدية في خزائن البنوك الأخرى المحلية أو الأجنبية.

د. الأصول الثابتة: وهي أقل المفردات التي توضحها قائمة المركز المالي للبنك التجاري، وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويزاول النشاط فيها، بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى كالأثاث ووسائل النقل والأجهزة والتركيبات الأخرى، وأيضا الأجهزة الالكترونية كالحسابات وغيرها.[1]

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 21.

أسئلة التقويم الذاتي

1. أذكر الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.
2. أذكر الوظائف الحديثة للبنوك التجارية.
3. فيما تتمثل مصادر التمويل البنك التجاري؟
4. فيما تتمثل مجالات استخدام أموال البنك التجاري؟
5. ما هي مميزات البنوك التجارية؟
6. فيما يتمثل الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني؟

الفصل الثاني:

خصوصية المحاسبة المالية والبنكية

الفصل الثاني: خصوصية المحاسبة المالية والبنكية

تستمد المحاسبة البنكية خصوصيتها من خصوصية المؤسسات البنكية في حد ذاتها، فنظرا لحساسية المنتوج البنكي ومختلف الخدمات التي يقدمها.

إن المحاسبة البنكية من حيث المبدأ تعتبر تطبيقا لمبادئ المحاسبة المالية وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بالأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها من جهة وفهما عميقا لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المميزة وبالذات في مجال إستخدام الحاسب الآلي في التطبيقات المصرفية المختلفة من جهة أخرى. وتعد المحاسبة البنكية بمثابة نظام للمعلومات يقوم بقياس نتائج الأحداث الاقتصادية وتوصيلها لمستخدميها لمساعدتهم على إتخاذ القرارات.

وسيتم معالجة هذا الفصل كم خلال ما يلي:

- **مدخل مفاهيمي للمحاسبة البنكية؛**
- **خصائص العمل البنكي؛**
- **طبيعة المحاسبة في البنوك؛**
- **أهداف النظام المحاسبي في البنوك؛**
- **مميزات النظام المحاسبي في البنوك؛**

أولا: مدخل مفاهيمي للمحاسبة البنكية

1. تعريف المحاسبة البنكية:

لقد تعددت تعاريف المحاسبة البنكية نذكر منها:

- " تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع، تسجيل وعرض العمليات اليومية في دفاتر، بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية وجدول النتائج، من أجل تسهيل عملية فهمها، لاسيما أعوان البنك والمستخدمين، من خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية."[1]
- كما تعرف أيضا: " نظام معلوماتي، موجه إلى عدة مستعملين مثل مصلحة الضرائب، المحللين الماليين أو وكالات التصنيف، التي تهتم بأداء المنشأة البنكية، والوصاية البنكية، والوصاية الرقابية تعتبر كذلك أحد المستخدمين الدائمين للمعلومات المحاسبية، لأن الرقابة الممارسة على النظام البنكي يقودنا إلى التحليل بطريقة معمقة للمعطيات المرسلة من طرف البنك، وكنتيجة فالبنوك نفسها لا تستطيع الإستغناء عن المحاسبة لأنها مصدر لتسجيل المعلومات وضرورية في التسيير المالي للبنوك."[2]
- بالإضافة إلى أنها: "تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في مجال الأنشطة المختلفة التي تقوم بها البنوك بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات تساعد في إبداء الرأي وإتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد البنوك حيث أن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية وكذلك تعمل على تحقيق وتدقيق وتسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل المنشأة. "[3]

---

[1] العوبي زينب، **فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق و الرقابة – بنك الفلاحة و التنمية الريفية أدرار نموذجا –** ، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية أدرار ، 2016-2017 ، ص 11.

[2] توفيق زرمان، **فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق و الرقابة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006 ، ص 11.

[3] العوبي زينب، **مرجع سابق**، ص 11

ومن التعريفات السابقة يمكن القول أن " المحاسبة البنكية مجموعة من الوسائل التي تمكن البنك من جمع البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وبإشرافها، حيث بواسطتها تعمل على تحقيق الرقابة على الأنشطة والوصول إلى الأهداف الموضوعة."

2. خصائص المحاسبة البنكية:

يتميز النظام المحاسبي البنكي بما يلي:[4]

- ✓ الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية؛
- ✓ تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب إختيار الطريقة المحاسبية الملائمة للعمليات المالية المختلفة والمتكررة؛
- ✓ ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص؛
- ✓ تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر؛
- ✓ يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل و كذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال إقتضى الإستعانة بالقيود النظامية؛

[4] عثمان أحيمة و آخرون، **التسجيلات المحاسبية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة الوادي**، تخصص محاسبة، قسم علوم مالية و محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018-2019 ، ص 28.

- ✓ يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في إتخاذ القرارات السليمة؛
- ✓ يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الإعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيماته الداخلية و طبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة وللفروع من جهة أخرى.

3. أهداف المحاسبة البنكية:

تهدف المحاسبة البنكية إلى تحقيق ما يلي: [5]

- ✓ تحقيق الدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية والتأكد من إنجازها على الوجه الصحيح؛
- ✓ تحقيق السرعة في إنجاز الأعمال المحاسبية نظرا لإشباع حجم هذه الأعمال وحتى يمكن إعداد ميزان المراجعة والمطابقة اليومية؛
- ✓ تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية؛
- ✓ تحقيق مبدأ الإقتصاد في النفقات وذلك يجعل النظام مرنا إلى أبعد الحدود بحيث يمكن تطبيقه بسهولة ليلائم المنجزات التكنولوجية التي يتطلب إستخدامها كالإعلام الآلي وغيره؛
- ✓ إنجاز البيانات والكشوف والتقارير المالية والتحليلية الدورية؛
- ✓ ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر وإتخاذ القرارات والإجراءات في الوقت المناسب لأغراض الرقابة؛

[5] أوصالح عبد الحليم، **محاضرات في محاسبة البنوك، إقتصاد نقدي وبنكي** ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة، ص ص:1،2

- ✓ إنجاز التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية، ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية كالبنك المركزي ووزارة المالية والمستثمرين والمقاولين مع البنك بشكل عام.

4. وظائف المحاسبة البنكية:

تهتم المحاسبة بالمحافظة على الذمة المالية للمؤسسة و ذلك عن طريق مجموعة من الوظائف المسندة إليها نوجزها في النقاط التالية:[6]

- ✓ **تسجيل العمليات المالية :**

تعتبر عملية التسجيل المحاسبي بمثابة نقطة البدء في طريق المحاسب نحو إنشاء نظام محاسبي يحقق للمنظمة إنتاجا ملائما من المعلومات والبيانات اللازمة لتسيير نشاطه على الوجه الأكمل، كما تعتبر هذه العملية أيضا أداة نحو تحقيق وظيفة قياس ومتابعة نتيجة أعمال المنظمة ومركزها المالي، ويحتاج المحاسب في ذلك إلى مجموعة من الوثائق كالسجلات والمستندات معدة بصورة تسمح بإظهار التدفقات بشكل صحيح ودقيق بتكلفة تتناسب مع حجم المنظمة؛

كما تجدر الإشارة إلى أن تكنولوجيات المعلومات قد طورت أساليب وبرامج معلوماتية تسمح بالقيام بعملية التسجيل خالية من الأخطاء وبعدد محدود جدا من الموظفين وفي أسرع الأوقات، مما قلل من تكلفة هذه العملية ومن الوقت المستغرق لها عن طريق التسجيل اليدوي؛

[6] خيف عبلة، **المحاسبة البنكية كأداة رقابة في البنوك التجارية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – مجمع الإستغلال الجهوي أم البواقي–** ، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2012-2013 ، ص ص : 58 ، 59

✓ **تبويب العمليات المالية:**

تعتبر هذه الوظيفة، الخطوة الثانية في مهمة المحاسب نحو إنتاج البيانات، فمن خلال عملية التبويب يتضح المفهوم المحاسبي لأنها تسمح بخلق أسس ثابتة وموحدة تهدف حتما إلى تفادي إحتمالات حدوث الأخطاء في إنتاج البيانات؛

✓ **إنتاج التقارير و قياس النتائج:**

تعتبر التقارير المحاسبية بمثابة النتاج النهائي للنظام المحاسبي ويمثل إعدادها الخطوة التالية لتبويب البيانات. وتحتاج الإدارة إلى هذه التقارير إما بصورة دورية أو في فترات خاصة حسب الحاجة إلى بعض المعلومات المالية. كذلك يحتاج المحاسب إلى حالات مالية دورية تسهل له مهمته في قياس نتائج أعمال المنظمة و مركزها المالي.

وتحتاج هذه العملية دقة في التسجيل والتبويب المحاسبي للعمليات المالية. أما فيما يتعلق بقياس النتائج فهذا يتطلب وجود أسس موحدة لمعالجة أنواع المصروفات والإيرادات المختلفة وتحميلها لحسابات النتيجة وكذلك وجود أسس وقواعد موحدة لمعالجة الإهتلاكات وتقييم الأصول المختلفة؛

✓ **تحليل النتائج و عرضها:**

تعتبر عملية تحليل النتائج وعرضها جزءا هاما في مهمة المحاسب نحو إنتاج تقارير أيضا. ولكن ما يميزها عن التقارير السابقة هي أنها تتميز بالدورية من ناحية، كما أنها تخضع لقواعد محاسبية يجب الإلتزام بها. وتهدف تقارير تحليل النتائج إلى عرض صورة عامة لنشاط المنظمة وموقفها المالي وإحتمالاتها المستقبلية.

ثانيا: خصائص العمل البنكي

- إن البنوك تعتمد في الأساس لممارسة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وبالتالي لا تعتمد على مواردها الذاتية، كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الانتاج السلعي أو الخدمي؛
- أساس عمل البنوك هو المتاجرة بالنقود حيث تستقبل ودائع الجمهور لديها مقابل فائدة معينة، ثم تعيد منحها على شكل قروض بفائدة أعلى من معدل الفائدة الأول، بهدف تحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدتين، ولا يقتصر نشاطها على منح القروض والسلف بل تقوم أيضا بخصم الأوراق التجارية أو منح أموال بضمانها أو شراء أوراق مالية، فضلا عن إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية.

ثالثا: طبيعة المحاسبة في البنوك

- رغم تميز نشاط البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات إلا أنه لاتختلف محاسبة البنوك عن غيرها في اعتمادها على تطبيق نفس المبادىء والقواعد الخاصة بالمحاسبة المالية، حيث يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس القيد المزدوج، والتي تنص على أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين، تجعل أحدهما مدين والآخر دائن بنفس القيمة، كما يتم إعداد البيانات المحاسبية وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها، ويلتزم البنك بالأنظمة البنكية الصادرة عن الجهات الرسمية والمهنية، كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية؛
- يقوم النظام المحاسبي في البنوك على استخدام طريقة الدفاتر المساعدة، من يوميات ودفتر الأستاذ واليوميات المركزية؛

- ينحصر العمل في البنوك بالدرجة الأولى على التعامل بالأموال التي يتلقاها من عملائه على شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل أو ودائع باشعار، وبالتالي فوظيفة المحاسبة في البنوك لا تعتبر وظيفة مساعدة بل تنصرف إلى صميم العمل البنكي، وترتبط بوجوده من خلال تسجيل القيود أو العملية الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظا على حقوق الغير وحقوق البنك؛
- تتطلب طبيعة عمل البنوك السرعة، والدقة في الأداء، أي إعداد البيانات اللازمة لمتابعة سير النشاط، وذلك بتسجيلها في كشوفات خاصة بالإعتماد على المستندات التي تثبتها، ثم ترحيلها إلى الدفاتر واليوميات يوميا من أجل الوصول إلى أرصدة الحسابات الدائنة والمدينة، والخاصة بالعملاء؛
- ترتكز المحاسبة في البنوك على المجموعة المستندية والدفترية، وقواعد الرقابة الداخلية والتي تشكل في مجملها النظام المحاسبي، والذي يعتبر أحد المصادر المهمة للإدارة البنكية لتوفير البيانات التي تحتاجها عن مجمل نشاط البنك؛
- لا يمكن للبنك المركزي القيام بدوره في الإشراف والرقابة على عمل البنك دون قيام البنك التجاري بامداده بمختلف البيانات، من خلال إعداد التقارير والقوائم المالية (قائمتي الدخل والمركز المالي)، وهي وظيفة لا يمكن تنفيذها إلا من خلال النظام المحاسبي بالإضافة إلى مدى التزامه بما يفرضه عليه البنك المركزي عند استخدام الأموال، من حيث نسب السيولة التي يجب الاحتفاظ بها، والمتمثلة في الاحتياطات النقدية من أجل مواجهة طلبات العملاء أو من خلال تحديد سقف لمنح القروض...؛
- استخدام الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة ومن ثم تجميع وتصنيف، وتلخيص البيانات من أجل إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الحاسب الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات، بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا؛

- تشمل الإجراءات الرقابية وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية، ومن هذه الوسائل التدقيق الداخلي والتفتيش وموازين المراجعة الدورية.

رابعا: أهداف النظام المحاسبي في البنوك التجارية

- ضبط العمليات في مختلف أقسام البنك بشكل يسمح للإدارة من متابعة النشاط باستمرار وبالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب؛
- الدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية والتأكد من صحة إنجازها؛
- السرعة في إنجاز الأعمال المحاسبية نظرا لاتساع حجم الأعمال، وحتى يمكن عمل ميزان المراجعة اليومي والمطابقة اليومية؛
- تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية؛
- إعداد التقارير والقوائم المالية بشكل دوري وتقديمها ليس فقط للإدارة، وإنما إلى الجهات الخارجية من بنك مركزي وبنوك تجارية وهيئات مالية، والمتعاملين مع البنك،...

خامسا: مميزات النظام المحاسبي في البنوك

- يتميز النظام المحاسبي في البنوك بالدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات، وتقسيم الحسابات وطرق المعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنوك تعكس الصورة الحقيقية لأعماله، وأيضا السرعة عند تسجيل العمليات المالية واستخراج مراكز العملاء، إلا أنه يجب على البنك أن يوازن بين الدقة والسرعة معا، فالدقة مطلوبة كي يشعر المودع بالإطمئنان والسرعة مطلوبة لاستخراج أرصدة العملاء فور حدوث كل عملية إيداع أو سحب، وحتى لا ينجم عن ذلك تحمل البنك مسؤولية صرف شيكات لعملاء ليس

لديهم أرصدة كافية، أو الإمتناع عن الصرف لعميل له أرصدة كافية مما ينتج عنه آثار ضارة بالبنك، وما يلزم الدقة والسرعة إحكام الرقابة التامة توفيرا للأمانة الواجبة نظرا لنوعية السلعة محل التعامل (النقود)، ومن هنا يأتي التنسيق الواجب بين التنظيم الإداري والمحاسبي والتحديد الواضح للمسؤوليات حتى يتم التسجيل الفوري وإعداد ميزان المراجعة اليومي؛

- تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها، ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب، ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها بالعمليات المتجانسة، ومن هنا جاء استخدام الطريقة الفرنسية في تسجيل العمليات المالية لأنها توفر تعدد دفاتر اليومية والأستاذ المساعدة، أما في الطريقة الإنجليزية فإن مجاميع اليوميات المساعدة ترحل مباشرة إلى دفتر الأستاذ العام دون إثباتها في دفتر اليومية المركزية، كما يتطلب الأمر تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتفادى التكرار بين موظف وآخر وقسم وآخر، بحيث أن كل عملية تقتضي طبيعتها تدخل أكثر من قسم فيكون على كل موظف تكملة عمل الموظف الذي قبله في القسم السابق وهكذا؛
- تتسم عمليات البنوك التقليدية بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوكة له مما يتطلب الإستعانة بالحسابات النظامية مثل عمليات الكمبيالات، زشيكات التحصيل والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة؛
- تتميز إيرادات البنوك التقليدية بأن أغلبها عبارة على فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء، وهي بذلك تختلف عن المؤسسات التجارية والصناعية التي تعتبر إيراداتها ناتج من زيادة سعر البيع عن تكلفة الشراء والانتاج؛
- تتوزع الأعمال المحاسبية على كل قسم من أقسام البنك بحيث يكون لكل قسم مستنداته وسجلاته، وكشوفاته الخاصة به، ويقوم موظفو القسم نفسه بتنفيذ العمليات المحاسبية المتعلقة بنشاطات ذلك القسم، أي أنه يقوم كل قسم بتنظيم مستندات القيود وترحيلها إلى الحسابات الخاصة، وبعد ذلك ترسل مستندات القيود من

أقسام البنك المختلفة إلى قسم المحاسبة الذي يقوم بحفظ هذه المستندات ومن ثم يقوم بإجراء المطابقة اللازمة، وتتمثل أهم أقسام البنك في الأقسام الفنية والأقسام الإدارية كما يلي:

- ✓ قسم الخزينة؛
- ✓ الأقسام الخاصة بالحسابات الجارية وحسابات الودائع لأجل وحسابات التوفير، حيث تعتبر هذه الأقسام الوسيلة التي يتم بواسطتها تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات ثم التصرف فيها بمنحها للعملاء على شكل قروض، أو تسهيلات مصرفية بشروط وضمانات معينة، بحيث تكفل ضمان حقوق أصحاب المدخرات؛
- ✓ قسم الأوراق التجارية الذي يتعامل مع العملاء عن طريق تحصيل قيم هذه الأوراق أو الكمبيالات نيابة عنهم، أو قبول خصما والاحتفاظ بها لحين إستحقاقها مقابل حصول البنك على فائدة معينة؛
- ✓ قسم الأوراق المالية الذي يتم بالتعامل بالأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية (البورصة) بيعا وشراء، سواء باسم البنك أو بالوكالة عن العملاء؛
- ✓ قسم الإعتمادات المستندية؛
- ✓ قسم الكفالات؛
- ✓ قسم تأجير الخزائن.

أما الأقسام الإدارية فهي التي تكون مسؤولة عن تنظيم سير العمل في البنك، وتحديد مستوياته التنظيمية وفقا للهيكل التنظيمي المقرر للبنك، والذي يحدد الصلاحيات والمسؤوليات لجميع أقسام البنك.

أسئلة التقويم الذاتي:

1. ما تعريف المحاسبة البنكية؟
2. ما هي مميزات العمل البنكي؟
3. فيما تتمحور خصوصية المحاسبة البنكية؟
4. فيما تتلخص أهداف النظام المحاسبي البنكي؟
5. ما هي مميزات النظام المحاسبي البنكي؟

الفصل الثالث:

الاطار المحاسبي للبنك

الفصل الثالث: الإطار المحاسبي للبنك

إن القاعدة القانونية للنظام البنكي هي الأساس في مباشرة الأنشطة المالية المختلفة، على إعتبار أن البنك التجاري يقوم بأنشطة تجارية فهو خاضع للنظام التجاري، وذلك من خلال القيام بتجميع المدخرات وإستثمارها، والقيام بالخدمات المصرفية المختلفة، وبصفة عامة فالبنك التجاري يتجر بالأموال كنشاط رئيسي حيث يتلقى الودائع من العملاء ليقوم بإقراضها سعيا لتحقيق الربح نتيجة الإختلاف بين معدل الإقراض ومعدل الإقتراض.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى ما يلي:

- **مبادئ المحاسبة البنكية؛**
- **الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية؛**
- **مدونة (دليل) الحسابات؛**
- **القوائم المالية في البنوك التجارية؛**
- **مراحل التسجيل المحاسبي.**

أولا: مبادئ المحاسبة البنكية

للمحاسبة البنكية مجموعة من المبادئ شأنها في ذلك شأن المحاسبة العامة من بينها:[1]

1. **مبدأ إستمرارية النشاط:** كأي مؤسسة إقتصادية فإن البنوك ينشأ من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة طويلة، لذا ينبغي عليها التطلع للمستقبل دون نية التوقف والتصفية، لذا فهذا المبدأ أساس قواعد التقييم ولولاه لاختلفت أشكال القوائم المالية وربما محتواها.
2. **مبدأ إستقلالية الدورات والنتائج الدورية:** إن نتائج الماضي وتقديرات المستقبل يؤديان لتجزئة حياة المؤسسة إلى فترات، تسمى كل فترة بالدورة المحاسبية، وعليه فإن القانون التجاري والقانون الضريبي، يجبران المؤسسات الاقتصادية والبنوك على إعداد قوائم مالية لكل دورة على حدا، أي أن كل دورة تتحمل نفقاتها وما يعود لها من إيرادات حتى تتمكن من معرفة نتيجة الدورة الفعلية.
3. **مبدأ الحيطة والحذر:** أي توخي الحذر في تقديم النتائج وعدم المبالة فيها، وحسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت وكذلك بالنسبة للنفقات.
4. **مبدأ ثبات أو إستمرارية الطرق المحاسبية:** وفقا لهذا المبدأ فإن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى، أي شكل القوائم المالية وطرق التقييم، وكل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره والموافقة عليه، من أجل التمكن من المقارنة بين الدورات وتدارك الأخطاء وتصحيحها...
5. **مبدأ القيد المزدوج:** يسجل المحاسبون عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة التي تمكنهم من إكتشاف الأخطاء في حينها، لأن القيد المزدوج يشترط تساوي مجموع المبالغ المسجلة

[1] عثمان أحميمة و آخرون، **مرجع سابق**، ص ص : 38، 39 .

في الأطراف المدينة للحسابات الأولى، ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الحسابات في كل عملية.

6. **مبدأ الموضوعية:** حتى يتمكن مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف البنك فهم محتواها يجب أن تكون بياناتها مرضية وكافية وذات معنى، وواضحة بمعنى متبوعة بشروح والطرق المستعملة، أي أن تكون لها المصداقية، وأن تعطى لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعهم.

ثانيا: الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية

1. **المجموعة المستندية:** من أهم مدخلات النظام المحاسبي، يتم بواسطتها تجميع بيانات العمليات البنكية الخاصة بكل قسم من أقسام البنك، حيث تتمثل الوظيفة الأساسية لمستند القيد في إشعار أي قسم بأن عملية ما قد تمت ولها طرفان مدين ودائن، زمن ثم يتم إثباتها في الحسابات الخاصة، حيث تشكل المستندات مصدرا للقيد في المجموعة الدفترية المحاسبية، وتتمثل المجموعة المستندية في المستندات الخاصة بعملية إيداع نقدي في حساب جاري للعميل، وهي قسيمة الإيداع التي تتضمن مجموعة من البيانات مثل: المبلغ المطلوب إيداعه ورقم الحساب واسم صاحبه وتاريخ الإيداع، إشعارات الخصم والشيكات والأوراق التجارية... مع العلم أنه يتم إعداد مستند مستقبل لكل عملية من عمليات البنك مثل: الإيداع والسحب النقدي ومنح القروض، كما يقوم البنك بإعداد المجموعة المستندية بنفسه تلاؤما مع طبيعة عمله والنظام المحاسبي المتبع، ويتم إعداد مستندات القيد من أصل وصورة من أجل تسهيل تداولها بين مختلف أقسام البنك، في حين أن أصل المستند يقدم للعميل والصورة يستعان بها في القيد في دفاتر كل قسم من الأقسام.

2. **المجموعة الدفترية:** يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات ووفقا لنظرية القيد المزدوج، وتختلف المجموعة الدفترية التي يحتفظ بها البنك باختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات من قبله، ومن

أكثر الطرق المحاسبية شيوعا هي الطريقة الفرنسية التي بموجبها يمسك البنك الدفاتر التالية: دفاتر اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفاتر اليومية المركزية، دفتر الأستاذ العام، حيث يتم التقييد في دفاتر اليوميات المساعدة العمليات البنكية أولا بأول، ومنها يتم ترحيل الحسابات إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، وفي نهاية كل يوم يتم تسجيل مجاميع اليوميات المساعدة بقيد مركزي واحد في دفاتر اليومية المركزية، ومنها يتم الترحيل في دفتر الأستاذ العام الذي منه يتم إستخراج ميزان المراجعة اليومي، ثم الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وهذا ما يسمى بالدورة المحاسبية للبنك.

3. **دليل الحسابات:** هو عبارة عن قائمة تتضمن رموز وأرقام الحسابات المستخدمة، وهي مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة، والتي بواسطتها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

ودليل الحسابات فيفي البنوك هو أداة لتصنيف العمليات البنكية المختلفة في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة، كما يساعد على إعداد مجموعة التقارير وجداول المتابعة الدورية سواء اليومية، أو الأسبوعية بدقة وسرعة لمن يطلبها من متخذي القرار.

ثالثا: مدونة الحسابات (دليل الحسابات)

يحتوي دليل الحسابات المحاسبة البنكية وفق للجريدة الرسمية رقم 76الصادرة في 26 ديسمبر 2009، على ثمانية أصناف:[1]

1. **الصنف الأول: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك**

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المؤرخ في 26 ديسمبر 2009 المتضمن دليل الحسابات**، العدد 76،ص ص 16 -17

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، تشتمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات علي سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية. والعمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية، ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

2. الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم. وتشمل القروض للزبائن (الحساب 20)، على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال إستحقاقها. تتضمن حسابات الزبائن (الحساب 22) مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق...). وتنتمي أيضا لهذا الصنف القروض والإقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات التأمين والتقاعد، وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منظم. وتستثنى من هذا الصنف الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات.

3. الصنف الثالث: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية. تحتوي حافظة الأوراق المالية المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الإستثمار. تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد إكتساب عائد مالي. تشتمل الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة، المجسدة بأوراق مالية شهادة مديونية قابلة للتفاوض وسندات، لا سيما قسائم السندات القابلة للتحويل. كما يضم هذا الصنف عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والإستعمالات الأخرى، وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

4. الصنف الرابع: القيم الثابتة

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة. كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة على شكل إيجار بسيط.

5. الصنف الخامس: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة

تجمع في حسابات ذا الصنف مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة. كما تظهر أيضا في هذا الصنف النواتج والأعباء المؤجلة –خارج دورة الإستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية.

6. الصنف السادس: الأعباء

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، زيادة على أعباء الإستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. كما تظهر في هذا الصنف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة. يتم تمييز أعباء الإستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات. كذا تظهر أخيرا العناصر غير العادية – الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

7. الصنف السابع: النواتج

تشتمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة. زيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، وتتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن

خسائر القيمة والمؤونات. تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف. كما هو الحال بالنسبة للأعباء يتم تمييز نواتج الإستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات. كما تظر أخيرا العناصر غير العادية– النواتج.

8. الصنف التاسع: خارج الميزانية

تشمل بنود هذا الصنف مجموع إلتزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة. يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل. وفي ذا السياق تخصص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل، والتزامات الضمان، والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملة الصعبة. تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد. بالإضافة إلى التزامات الضمان التي تمت في شكل كفالة على الخصوص: هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه.

يظهر على الخصوص في بند "التزامات الضمان" السندات المكفولة والتزامات بالقبول. ويتضمن بند" التزامات على الأوراق المالية" عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة. كما تظهر في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة.

تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة:

- عمليات الصرف نقدا طالما آجال الإجراء لا تزال نافذة.
- عمليات الصرف لأجل: عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي تقرر الأطراف تأجيل إنجازها لدوافع أخرى غير آجال الإجراء؛

- عمليات الإقراض والإقتراض بالعملات الصعبة طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنقض بعد.

وفي مايلي أرقام الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي في البنوك

مدونة الحسابات

الصنف 1 : حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصارف

10 – الصندوق
11 – البنوك المركزية – الخزينة العمومية – مراكز الصكوك البريدية

12 – الحسابات العادية
13 – حسابات السلفيات والاقتراضات
14 – قيم مستلمة على سبيل الأمانة
15 – قيم ممنوحة على سبيل الأمانة
16 – قيم غير مُحَصَّلَة و مبالغ أخرى مستحقة
17 – عمليات داخلية في الشبكة
18 – ديون مشكوك فيها
19 – خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن

20 – قروض للزبائن
22 – حسابات الزبائن
23 – سلفيات واقتراضات
24 – قيم مستلمة على سبيل الأمانة
25 – قيم ممنوحة على سبيل الأمانة
26 – قيم غير مُحَصَّلَة ومبالغ أخرى مستحقة
28 – ديون مشكوك فيها
29 – خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 3 : حسابات الحافظة – ستدات وحسابات التسوية

30 – عمليات على الستدات
31 – أدوات شرطية
32 – قيم قيد التحصيل وحسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها
33 – ديون مكونة من ستدات
34 – مدينون ودائنون متنوعون
35 – استخدامات متنوعة
36 – حسابات انتقالية وحسابات تسوية
37 – حسابات الربط
38 – ديون مشكوك فيها
39 – خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 4 : حسابات القيم الثابتة

40 – سلفيات تابعة
41 – حصص في المؤسسات المرتبطة، ستدات مساهمة وستدات تشاط الحافظة
42 – القيم الثابتة المادية وغير المادية
44 – الإيجار البسيط
45 – مخصصات الفروع في الخارج
46 – خسائر القيمة على القيم الثابتة
47 – اهتلاكات
48 – ديون مشكوك فيها
49 – خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 5 : رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة

50 – نواتج وأعباء مؤجلة – خارج دورة الاستغلال
51 – مؤونات المخاطر والأعباء
52 – مؤونات منظمة
53 – ديون تابعة
54 – أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة
55 – علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطيات
56 – رأس المال
58 – ترحيل من جديد
59 – نتيجة الدورة

الصنف 6 : حسابات الأعباء

60 – أعباء الاستغلال البنكي

62 – خدمات

63 – أعباء المستخدمين

64 – الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

66 – أعباء متنوعة

67 – العناصر غير العادية – الأعباء

68 – مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

69 – الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة

الصنف 7 : حسابات التواتج

70 – تواتج الاستغلال البنكي

76 – تواتج متنوعة

77 – العناصر غير العادية – تواتج

78 – الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات

الصنف 9 : حسابات خارج الميزانية

90 – التزامات التمويل

91 – التزامات الضمان

92 – التزامات على السندات

93 – عمليات العملات الصعبة

94 – حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية

96 – التزامات أخرى

98 – التزامات مشكوك فيها

رابعا: القوائم المالية في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي

1. **قائمة الميزانية:** تكون بنود الميزانية مرتبة ترتيبا تنازليا للسيولة، ووتكون من جانبين مثل أي ميزانية أخرى جانب أصول وجانب خصوم. كما جاء في النظام رقم 09-05 الذي جاء في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة بتاريخ 18 أكتوبر 2009، وكما يبينها الشكل التالي:[1]

الشكل رقم 03: قائمة الميزانية

الأصول	م1	ن	ن-1	الخصوم	م2	ن	ن-1
• الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛				• البنك المركزي؛			
• أصول مالية مملوكة لغرض التعاون؛				• ديون تجاه الهيئات المالية؛			
• أصول مالية جاهزة للبيع؛				• ديون تجاه الزبائن؛			
• سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛				• ديون ممثلة بورقة مالية؛			
• سلفيات وحقوق على الزبائن؛				• الضرائب الجارية – خصوم؛			
• أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الإستحقاق؛				• الضرائب المؤجلة – خصوم؛			
• الضرائب الجارية – الأصول؛				• خصوم أخرى؛			
• الضرائب المؤجلة – الأصول؛				• حسابات التسوية؛			
				• مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛			

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم 09-05 المؤرخة بتاريخ 18 أكتوبر 2009** ، العدد 76

• أصول أخرى؛ • حسابات التسوية؛ • المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛ • العقارات الموظفة؛ • الأصول الثابتة المادية؛ • الأصول الثابتة غير المادية؛ • فارق الحيازة.				• إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمار؛ • أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة؛ • ديون تابعة؛ • رأس المال؛ • علاوات مرتبطة برأس المال؛ • احتياطات؛ • فارق التقييم؛ • فارق إعادة التقييم؛ • ترحيل من جديد (+/-)؛ • نتيجة السنة المالية (+/-).			
مجموع الأصول				**مجموع الخصوم**			

2. **قائمة خارج الميزانية:** تهتم هذه القائمة بتسجيل عمليات الصنف 09 (حسابات خارج الميزانية)، ويقصد بالعناصر خارج الميزانية تلك النشاطات التي تتضمن إلتزامات إحتمالية قد تطرأ مستقبلا لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن أصول البنك التجاري، لكن الوعد بمنح قرض هو عبارة عن إلتزام طارئ لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق، لذلك

يراعى ضمن هذه القائمة الأخذ بكل الالتزامات الممنوحة والمحصلة للبنك. وكما جاء في النظام رقم 09-05 الذي جاء في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة بتاريخ 18 أكتوبر 2009، وكما يبينها الشكل التالي:[1]

الشكل رقم 04: قائمة خارج الميزانية

	البند	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**إلتزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن؛			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية؛			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن؛			
5	التزامات أخرى ممنوحة.			
ب	**إلتزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
8	التزامات أخرى محصل عليها.			

3. **جدول حسابات النتائج**: كما جاء الشكل العام لجدول حسابات النتائج في النظام رقم 09-05 الذي جاء في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة بتاريخ 18 أكتوبر 2009، كما يلي:

[1] نفس المرجع السابق.

الشكل رقم: 05 جدول حسابات النتائج

	البند	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	(+) فوائد ونواتج مماثلة			
2	(–) فوائد وأعباء مماثلة			
3	(+) عمولات (نواتج)			
4	(–) عمولات (أعباء)			
5	(+/–) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية			
6	المملوكة لغرض المعاملة			
7	(+/–) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة			
8	للبيع			
	(+) نواتج النشاطات الأخرى			
	(–) أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج الصافي البنكي**			
10	(–) أعباء استغلال عامة			
11	(–) مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			

13 14	(–) مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد (+) استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الإستغلال**			
16 17 18	(+/–) أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى (+) العناصر غير العادية (نواتج) (–) العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	(–) ضرائب على النتائج وما يماثلها			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

4. جدول تدفقات الخزينة: يتضمن جدول تدفقات الخزينة البنود الممثلة في الجدول التالي وكما نص عليها النظام9-5:[1]

[1] **نفس المرجع السابق.**

الشكل رقم 06: جدول تدفقات الخزينة

	البند	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
3	(+/-)			
4	مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة			
5	الأخرى (+/-)			
6	مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى (+/-)			
7	خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الإستثمار (+/-)			
	نواتج / أعباء من أنشطة التمويل (+/-)			
	حركات أخرى (+/-)			
8	**إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى** (إجمالي العناصر من 2 إلى 7)			
9	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية (+/-)			
10	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن (+/-)			
11	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم (+/-)			
12				

13	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المادية (+/-) الضرائب المدفوعة (-)			
14	**انخفاض / ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية** (إجمالي العناصر من 9 الى 13)			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي** (أ) (إجمالي العنصرين 8 و14)			
16	التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات (+/-)			
17	التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة (+/-)			
18	التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية (+/-)			
19	**إجمالي التدفقات الصافية المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)** (إجمال العناصر 16الى 18)			
20	التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين (+/-)			
21	التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل (+/-)			
22	**إجمالي التدفقات الصافية المرتبطة بعمليات التمويل (ج)** (إجمالي العنصرين 20 و21)			

23	**تأثيرات التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)**			
24	**إرتفاع/ انخفاض صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)**			
	أموال الخزينة ومعادلاتها			
25	**أموال الخزينة ومعادلاتا عند الافتتاح** (إجمالي العنصرين 26 و27)			
26 27	صندوق، بنك مركزي، حساب جاري بريدي (أصل وخصم) حسابات (أصل وخصم) وقروض /اقتراضات عند الإطلاع لدى المؤسسة المالية			
28	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال** (إجمالي العنصرين 29 و30)			
29 30	صندوق، بنك مركزي، حساب جاري بريدي (أصل وخصم) حسابات (أصل وخصم) وقروض /اقتراضات عند الإطلاع لدى المؤسسة المالية			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

5. **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** يتضمن جدول تغيرات الأموال الخاصة البنود الممثلة في الجدول التالي وكما نص عليها النظام9-5:[1]

[1] نفس المرجع السابق.

الشكل رقم 07: جدول تغيرات الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة ن-1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						

أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

6. قائمة الملاحق (الكشوفات المالية): يشتمل ملحق الكشوف المالية على مايلي:[1]

أ. التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية كلما إقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات؛

ب. معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن ما يلي:

✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛

[1] **نفس المرجع السابق.**

- ✓ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

ج. يجب ألا يشتمل ملحق الكشوف المالية إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك ووضعيتها المالية ونتيجتها؛

د. يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم، كما يجب على كل بند من بنود الميزانية وخارج الميزانية، وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة؛

هـ. يجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية:

- المذكرة 01: القواعد والطرق المحاسبية؛
- المذكرة 02: المعلومات المتعلقة بالميزانية؛
- المذكرة 03: المعلومات المتعلقة بالإلتزامات خارج الميزانية؛
- المذكرة 04: المعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛
- المذكرة 05: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة؛
- المذكرة 06: المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المذكرة 07: المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة؛
- المذكرة 08: تسيير المخاطر؛
- المذكرة 09: معلومات متعلقة برأس المال؛
- المذكرة 10: العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛

- المذكرة 11: المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

خامسا: مراحل التسجيل المحاسبي

يمكن تلخيص الدورة المحاسبية في البنوك أو مراحل التسجيل المحاسبي فيما يلي :[1]

1. تنشأ القيود المحاسبية من مصادر القيد الأولية مثل الشيكات وأوامر التحويل وقسائم القبض؛
2. يتم ترحيل هذه القيود إلى كشوفات الحركة اليومية لكل قسم على حدى؛
3. يتم عمل كشوف بخلاصة الحركة اليومية لكل قسم على حدى؛
4. ينظم من الواقع هذه المصادر الأولية مستندات قيد مدينة ودائنة من قبل الأقسام المعينة على شكل يوميات مساعدة؛
5. تجميع اليوميات المساعدة بشكل يومي، وتثبت أرصدتها في جدول المطابقة اليومي ويؤثر عليه من قبل المحاسبة العامة، بما يفيد صحة قيد العمليات في تلك اليوميات الفرعية؛
6. يتم تبويب هذه المستندات وفق حسابات الأستاذ المساعد والأستاذ العام وتعطي أرقام متسلسلة؛
7. ترحيل محتويات كشف الحركة اليومي وكشف مطابقة الحركة اليومي هذا والتي يجب أن تساوي للدلالة على صحة الإثبات؛
8. ترسل الكشوف ومرفقاتها من المستندات والوثائق إلى قسم المحاسبة العامة للتدقيق وضبط الحركة اليومية الإجمالية؛
9. يتم إثبات القيود اليومية العامة للبنك من الواقع كشف ملخص مطابقة الحركة اليومي والترحيل من ثمة إلى دفتر الأستاذ العام؛
10. يتم بعد ذلك ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ المساعد والعام وميزان المراجعة .

[1] عثمان أحميمة و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص: 39، 40

أسئلة التقويم الذاتي:

1. أذكر مبادئ المحاسبة البنكية.
2. هل يوجد اختلاف بين مبادئ المحاسبة البنكية والمبادئ المحاسبية الأخرى؟ إذا كانت الإجابة نعم أذكر هذه الاختلافات.
3. ما هي الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية؟
4. عرف المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية المستخدمة في البنك التجاري.
5. إلى كم صنف تقسم مدونة الحسابات في البنوك.
6. ماهي القوائم المالية المعتمدة في البنوك التجارية؟ عرف كل قائمة.
7. تمر عملية التسجيل المحاسبي داخل البنك بمجموعة من المراحل. أذكرها

الفصل الرابع:
محاسبة العمليات البنكية

الفصل الرابع: محاسبة العمليات البنكية

من خلال هذا الفصل والذي يعتبر جوهر المحاسبة البنكية سيتم التطرق إلى مختلف العمليات البنكية التي تتم على مستوى الأقسام كلا على حدا من تسجيل وترحيل وجرد، وسيتم معالجته من خلال العناصر التالية:

- **محاسبة عمليات قسم الخزينة؛**
- **محاسبة عمليات قسم الحسابات الجارية؛**
- **محاسبة عمليات قسم حسابات التوفير؛**
- **محاسبة عمليات قسم الودائع لأجل؛**
- **محاسبة عمليات غرفة المقاصة؛**
- **محاسبة عمليات قسم القروض؛**
- **محاسبة عمليات قسم الأوراق المالية.**

أولا: محاسبة عمليات قسم الخزينة

يعتبر الصندوق من أهم وأكثر أقسام البنك نشاطا وارتباطا بالعملاء، فهو القسم الذي يتضمن جميع العمليات النقدي التي تتم يوميا، ويقسم في العادة الصندوق (الخزينة) إلى قسمين هما:[1]

1. **الخزينة (الصندوق) الرئيسية:** يتم فيها الاحتفاظ بالأموال النقدية للبنك من أجل القيام بالمام التالية:

- تسليم النقدية لصيارفة الصناديق الفرعية للبنك بداية كل يوم عمل، واستلام ما لديهم من نقدية في نهاية ذلك اليوم، مع العلم أن حجم عمليات البنك وتنوعها هو الذي يحدد عدد الصناديق (الخزائن) الفرعية، ومهام كل منها وطريقة مسك حساباتها، فلو كانت أعمال البنك متعددة يجب تكوين عدد كبير من الصناديق الفرعية ليسهل التعامل مع زبائنه، مثل صندوق المدفوعات، وصندوق المقبوضات، حيث يشرف على قسم الخزينة الرئيسية في البنك رئيس الصرافين الذي يجب أن يتسم بالأمانة والكفاءة والخبرة في هذا المجال، والذي يعتبر مسؤولا عن كل ما يتعلق بشؤون النقدية في البنك، يساعده في ذلك نائب أو وكيل بالإضافة إلى الصيارفة الآخرين الذين يعملون في الصناديق الفرعية تحت إشرافه؛
- تزويد فروع البنك ما تحتاجه من نقدية خلال فترة معينة واستلام الفائض منها لديهم؛

[1] بوغازي إسماعيل، **مطبوعة محاضرات في مقياس المحاسبة البنكية**، موجهة لطلبة أولى ماستر جباية معمقة، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، ص ص: 29 -30 .

- في نهاية اليوم يتم جرد الخزينة الرئيسية ومطابقتها مع القيود، حيث ينظم قسم الخزينة الرئيسية ملخصا أو كشفا بحركة الصادر والوارد والرصيد النقدي، ويرفق بهذا الكشف جميع الوثائق ومستندات القيد اللازمة لكي ترسل إلى قسم المحاسبة في البنك الذي يتولى عمليات التدقيق والمطابقة بين اليومية الفرعية الواردة من قسم الخزينة والمستندات المرفقة بها ليتم بعد ذلك تسجيل القيود اللازمة لهذه العمليات في اليومية المركزية للبنك؛

وحتى يتم التحقق من النقدية في قسم الصندوق الرئيسي أي تسوية حركة النقدية في نهاية اليوم تطبيق المعادلة التالية:

الرصيد النقدي = رصيد النقدية الفعلي في بداية اليوم + مجموع النقدية المستلمة خلال اليوم (يومية النقدية الواردة) – مجموع النقدية المنصرفة خلال اليوم (يومية النقدية الصادرة)

2. **الخزائن (الصناديق) الفرعية:** هي خزائن مرتبطة بأقسام البنك المختلفة كالخزينة الخاصة بقسم الودائع، تتولى كل خزينة استلام النقدية من العملاء أو صرف ما يستحق لهم من النقود مثل: دفع قيمة الشيكات، وفي البنوك الكبيرة يتم تقسيم الخزائن الفرعية إلى خزينة الوارد وخزينة الصادر خاصة في الأقسام التي تتعامل بكثرة مع الجمهور مثل قسم الحسابات الجارية، حيث يتم تمويله من طرف الخزينة الرئيسية بداية اليوم، ويتم تسليم الرصيد النهائي لها في نهاية اليوم إلى الصندوق الرئيسي كذلك.

فعن طريق الصناديق الفرعية تتم عمليات القبض والدفع النقدي استنادا إلى اشعارات معينة هي بمثابة أوامر قبض أو دفع صادرة من الأقسام المختلفة للبنك.

والشكل الموالي يوضح وظائف الصندوق الرئيسي:

الشكل رقم: 08: وظائف الصندوق الرئيسي

المصدر: بوغازي إسماعيل، **مطبوعة محاضرات في مقياس المحاسبة البنكية**، موجهة لطلبة أولى ماستر جباية معمقة، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، ص: 29.

ومن خلال الشكل يمكن اختصار وظائف الخزينة (الصندوق) الرئيسية في ما يلي:

- تغذية الصناديق الفرعية بالنقدية اللازمة في بداية فترات العمل؛
- استلام وجمع النقدية في الصناديق الفرعية في نهاية فترات العمل؛
- توريد النقدية الزائدة عن حاجة البنك إلى (البنك المركزي، الخزينة العمومية، المراكز البريدية، البنوك التجارية الأخرى)، أو سحب النقدية التي يحتاجها منهم.

كما تتلخص وظائف الصناديق الفرعية كما يلي:

- استلام النقدية الواردة يوميا للبنك وما في حكمها من شيكات أو كوبونات؛
- صرف النقدية من البنك بعد استلام الشيكات أو إذن الصرف والتأكد منها؛
- تسليم المتبقي من النقدية في آخر فترة العمل الى الصندوق الرئيسي.

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة

وفق النظام رقم 09-04 المؤرخ في 01 شعبان 1430 الموافق 23 يوليو 2009، يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية:[2]

يرمز لحساب الصندوق بـ: **حـ / 10** يكون مدينا في حالة الإيداع ودائنا في حالة السحب.

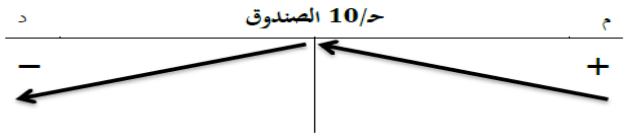

ويمكن تقسيم الحساب الرئيسي حـ/10 الصندوق إلى الحسابات الفرعية التالية:

- حـ/100 صندوق رئيسي.
- حـ/1000 صندوق فرعي (في حال وجود صندوق فرعي مسؤول عن القبض والدفع).
- حـ/1001 صندوق القبض.
- حـ/1002 صندوق الدفع.

[2] الجريدة الرسمية، العدد رقم 76، المؤرخة في 12 محرم 1431 الموافق 29 ديسمبر 2009م، ص : 15

كما يقسم الحساب الرئيسي **ح/ 11 البنوك المركزية، خزينة عمومية، المراكز البريدية** إلى الحسابات الفرعية التالية:

- ح/110 البنك المركزي.
- ح/111 خزينة عمومية.
- ح/112 المراكز البريدية.

تنحصر المعالجة المحاسبية في عدة قيود أهمها:

1. إيداع رأس المال في الصندوق الرئيسي:

10		**الصندوق الرئيسي**	**xxxx**	
	56	**رأس المال**		**xxxx**
		إيداع رأس المال في الصندوق		

2. إرسال النقدية من الصندوق الرئيسي إلى الصناديق الفرعية في بداية فترات العمل

1000		**الصندوق الفرعي**	**xxxx**	
1001		**صندوق القبض**	**xxxx**	
1002		**صندوق الدفع**	**xxxx**	
	100	**الصندوق الرئيسي**		**xxxx**
		تغذية الصناديق الفرعية بالنقدية في بداية فترات العمل		

3. استلام النقدية من الصناديق الفرعية إلى الصندوق الرئيسي في نهاية فترات العمل

100		**الصندوق الرئيسي**	**xxxx**	
	1000	**الصندوق الفرعي**		**xxxx**
	1001	**صندوق القبض**		**xxxx**
	1002	**صندوق الدفع**		**xxxx**
		استلام نقدية من الصناديق الفرعية في نهاية فترات العمل		

4. إيداع مبالغ في البنك المركزي، الخزينة العمومية، المراكز البريدية، البنوك التجارية الأخرى

110		**بنك مركزي**	**xxxx**	
111		**خزينة عمومية**	**xxxx**	
112		**المراكز البريدية**	**xxxx**	
12		**الحسابات العادية** (حسابات عادية للبنك في	**xxxx**	**xxxx**
	100	بنك تجاري اخر)		
		الصندوق الرئيسي		
		إيداع مبالغ في البنك المركزي، الخزينة العمومية، المراكز البريدية، البنوك التجارية الأخرى		

5. سحب مبالغ من البنك المركزي، الخزينة العمومية، المراكز البريدية، البنوك التجارية الأخرى

100		**الصندوق الرئيسي**	**xxxx**	
	110	**بنك مركزي**		**xxxx**
	111	**خزينة عمومية**		**xxxx**
	112	**المراكز البريدية**		**xxxx**
	12	**الحسابات العادية**		**xxxx**
		سحب مبلغ من البنك المركزي، الخزينة العمومية، المراكز البريدية، البنوك التجارية الأخرى		

6. تزويد فروع البنك بالنقدية اللازمة

37		**حسابات الربط**	**xxxx**	
	10	**الصندوق الرئيسي**		**xxxx**
		ارسال نقدية إلى فرع البنك		

7. استلام فائض نقدية من فروع البنك

10		**الصندوق الرئيسي**	**xxxx**	
	56	**حسابات الربط**		**xxxx**
		استلام نقدية من أحد فروع البنك		

8. استلام مبالغ نقدية من المتعاملين (المقبوضات)

1001		صندوق القبض	xxxx	
	220	الحسابات الجارية		xxxx
	223	حسابات التوفير		
	224	حسابات ودائع لأجل		xxxx
		قبض مبالغ من العملاء لتغذية حساباتهم لدى		
		البنك		xxxx

9. دفع مبالغ نقدية للمتعاملين (المدفوعات)

220		الحسابات الجارية	xxxx	
223		حسابات التوفير		
224		حسابات لأجل	xxxx	
	1001	صندوق الدفع		xxxx
		سحب مبالغ من حسابات العملاء لدى البنك	xxxx	

كشف حركة الصندوق الرئيسي والصناديق الفرعية

مقبوضات	المبالغ	مدفوعات	المبالغ
الرصيد في بداية اليوم	XX	–	–
–	–	–	–
–	–	الرصيد في نهاية اليوم	YY
المجموع	ZZ	المجموع	ZZ

مثال: تأسس بنك تجاري بتاريخ 2018/1/2 برأس مال قدره 26 مليون دينار جزائري موزعة كما يلي:

- **14**.000.000 دج تم إيداعها في البنك المركزي الجزائري.
- **9**.800.000 دج تم إيداعها في الخزينة الرئيسية للبنك.
- **3**.200.000 دج تم إيداعها لدى بنك الأمانة التجاري.
- 2.000.000 دج أودعت لدى بنك السلامة التجاري.
- 1.800.000دج أودعت لدى بنك الرحمة التجاري.

وقد باشر البنك عمله في يوم 2018/01/04، حيث قام بارسال نقدية إلى الصندوق الفرعي للمدفوعات في بداية اليوم بمبلغ 6.000.000 دج، وقد قام في نفس اليوم بالعمليات التالية:

- منح قروض للعملاء قيمتها 1.500.000 دج.
- اشترى البنك معدات مكتب بموجب شيك مسحوب من القرض الشعبي الجزائري بمبلغ 700.000دج.
- سحب العملاء من حسابا تهم الجارية مبلغ 840.000 دج.

- أودع العملاء مبالغ نقدية منها 250.000 دج ودائع لأجل، 1.250.000 دج ودائع توفير.
- قام البنك بسحب مبلغ 800.000 دج من بنك الرحمة وأودعها لدى البنك المركزي.
- دفع البنك فواتير مختلفة قيمتها الإجمالية 3.100.000 دج، حيث سدد 2.000.000 دج نقدا والباقي مناصفة بموجب شيكات مسحوبة من بنك السلامة التجاري وبنك الأمانة.

المطلوب:

- كشف حركة صناديق البنك.
- تسجيل العمليات المحاسبية في يومية البنك.

ويجدر الذكر أنه قد يتعرض الصندوق بحسب طبيعة عملياته النقدية وكثرتها إمكانية ظهور عجز أو فائض على مستوى الرصيد النقدي في نهاية اليوم بعد القيام بعملية الجرد الفعلي (أي من خلال العد للنقدية الموجودة في الصندوق الرئيسي والمطابقة مع ما هو مسجل في الكشوفات والمستندات الخاصة بالبنك)، فإذا كان هناك عجز يتحمل البنك نسبة معينة منه مسموح بها أما الباقي فيتحمله أمين الصندوق المسؤول عن الخزينة الفرعية التي أكتشف بها العجز، ويكون ملزما بتسديده إما نقدا وفي هذه الحالة لا حاجة لإجراء قيد محاسبي أو يتم تسديده خصما من مرتبه الشهري دفعة واحدة أو على دفعات شهرية، حيث يتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

1. تسجيل العجز

		عجز في الصندوق	**xxxx**	
	100	**الصندوق**		**xxxx**
		التسجيل المحاسبي للعجز		

2. تسوية العجز

		أرباح وخسائر (مسموح به)	**xxxx**	
		أمين الصندوق	**xxxx**	
		عجز في الصندوق		**xxxx**
		تسوية العجز		

أما إذا كان هناك فائض، فيستلمه أمين الصندوق الرئيسي حيث يدون هذه الزيادة في سجل خاص يحفظه لديه ثم ينتظر تقدم الشخص الذي تعود إليه هذه الزيادة فتدفع له مقابل إيصال رسمي، أما إذا لم يظهر أصحابها بعد انقضاء فترة تحددها إدارة البنك فتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

1. تسجيل الفائض

100		الصندوق	xxxx	
		فائض في الصندوق		xxxx
		التسجيل المحاسبي للفائض		

2. ترحيل الفائض

		فائض في الخزينة	xxxx	
		أرباح وخسائر		xxxx
		ترحيل الفائض إلى حساب أرباح وخسائر		

3. تسوية الفائض

		أرباح وخسائر	xxxx	
	79	إيرادات استثنائية		xxxx
		تسوية الفائض		

مثال: إذا كان رصيد الصندوق الرئيسي للبنك الوطني في يوم:03/14/ن، هو 2.450.000 دج، وقد تم تغذية الصندوق الفرعي للمدفوعات في نفس اليوم بمبلغ 760.000 دج، وفي نهاية اليوم استلم أمين الصندوق الرئيسي 24.000دج نقدا، من هذا الصندوق، و930.000دج نقدا من الصندوق الفرعي للمقبوضات، وفي حين كشفت حركة صندوق المدفوعات تسجيل رصيد بقيمة 27.500دج وكشفت حركة صندوق المقبوضات تسجيل رصيد بقيمة 1.120.000دج .

المطلوب: أحسب رصيد الصندوق الرئيسي في ذلك اليوم إذا علمت أنه إذا ظهر عجز فما مسموح به هو 20% فقط.

وأن أمين صندوق المدفوعات هو نفسه أمين صندوق المقبوضات، ثم سجل العمليات محاسبيا.

العمليات التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى

وتتمثل عمليات الاقراض والاقتراض سواء ليوم واحد أو لأجل محدد، وتسجل العمليات المحاسبية كما يلي:

1. المعالجة المحاسبية لقروض ممنوحة ليوم واحد

1311		**قروض ممنوحة ليوم واحد**	**xxxx**	
	122	**حساب جاري للبنك المقترض لدى البنك المقرض**		**xxxx**
		منح قروض		
122		**حساب جاري للبنك المقترض لدى البنك المقرض**	**xxxx**	
	1311	**قروض ممنوحة ليوم واحد**		**xxxx**
	701311	**فائدة على قروض ممنوحة ليوم واحد**		**xxxx**
		استرجاع قيمة القرض وفوائده		

2. المعالجة المحاسبية لقروض ممنوحة لأجل

1312		**قروض ممنوحة لأجل**	**xxxx**	
	122	**حساب جاري للبنك المقترض لدى البنك المقرض**		**xxxx**
		منح قروض		
		ديون ملحقة	**xxxx**	
	701312	**فائدة على قروض ممنوحة لأجل**		**xxxx**
		استرجاع الفائدة في نهاية كل شهر		
122		**حساب جاري للبنك المقترض لدى البنك المقرض**	**xxxx**	
	1312	**قروض ممنوحة لأجل**		**xxxx**
		ديون ملحقة		
	701312	**فائدة على قروض ممنوحة**		**xxxx**
		لأجل (فائدة الشهر الأخير)		**xxxx**
		استرجاع قيمة القرض وفوائده		

3. المعالجة المحاسبية لقروض محصلة ليوم واحد

122		حساب جاري للبنك المقترض لدى البنك المقرض	xxxx	
	1321	قروض محصلة ليوم واحد		xxxx
		الحصول على قرض ليوم واحد		
1321		قروض محصلة ليوم واحد	xxxx	
601321		فائدة على قروض محصلة ليوم واحد	xxxx	
	122	حساب جاري للبنك المقترض لدى البنك المقرض		xxxx
		تسديد قيمة القرض وفوائده		

4. المعالجة المحاسبية لقروض محصلة لأجل

122		حساب جاري للبنك المقترض لدى البنك المقرض	xxxx	
	1322	قروض محصلة لأجل		xxxx
		الحصول على قرض لأجل		
1322		قروض محصلة لأجل	xxxx	
601322		فائدة على قروض محصلة لأجل	xxxx	
	701312	حساب جاري للبنك المقترض لدى البنك المقرض		xxxx
		تسديد قيمة القرض وفوائده		

سلسلة تمارين رقم 01

حول محاسبة عمليات قسم الخزينة (الصندوق)

التمرين الأول:

لوكالة بنكية رقم 70 لبنك الأمان صندوقين صندوق للمدفوعات وصندوق للمقبوضات، حيث كانت العمليات التي تمت في يوم: 14 جويلية 2019 كما يلي:

1. مقبوضات صندوق المقبوضات:

- 900.000 دج ودائع جارية؛
- 650.000 دج ودائع لأجل؛
- 110.000 دج ودائع التوفير.

2. مدفوعات صندوق المدفوعات:

- 340.000 دج حسابات جارية؛
- 20.000دج إيجارات؛
- 30.000 دج تأمينات؛
- 140.000 دج أجور عمال.

إذا علمت أنه في صباح ذلك اليوم تمت تغذية صندوق المدفوعات بمبلغ 2.400.000 دج من الصندوق الرئيسي، وأن الرصيد الصندوق الرئيسي كان 3.650.000 دج.

المطلوب:

1. إعداد كشف حركة الصناديق الثلاثة.
2. التسجيل المحاسبي بدفتر اليومية.

التمرين الثاني:

بتاريخ 20 فيفري 2021 كانت عمليات في أحد الوكالات البنكية كما يلي:

1. سحبت الوكالة مبلغ 4.200.000 دج من البنك المركزي لتغذية الصندوق الرئيسي.
2. تمت تغذية صندوق المدفوعات بمبلغ 2.300.000 دج من قبل الصندوق الرئيسي في نفس اليوم.
3. بلغت مدفوعات صندوق الدفع:

- 150.000 دج حسابات جارية.
- 40.000 دج تأمين وكالة.
- 110.000 دج شراء أجهزة الاعلام الآلي.

4. بلغت مقبوضات صندوق القبض:

- 760.000 دج حسابات جارية
- 184.000 دج ودائع توفير.
- 215.000 دج ودائع لأجل

المطلوب:

1. إعداد كشف حركة الصناديق الثلاثة.
2. التسجيل في دفتر اليومية.
3. إعداد دفتر الأستاذ وترصيد حسابات الصناديق.

التمرين الثالث:

في يوم 17 مارس 2014 كانت حركة الصندوق لوكالة البدر البنكية كما يلي:

المقبوضات	المبالغ	المدقوعات	المبالغ
رضيد بداية المدة	1.200.000	حسابا جارية	150.000
ودائع لأجل	345.000	إيجارات	40.000
ودائع التوفير	252.000	أجور مستخدمين	860.000
حسابات جارية	460.000	رصيد نهاية المدة	1.207.000
المجموع	2.257.000	المجموع	2.257.000

المطلوب:

تسجيل العمليات في دفتر اليومية.

ثانيا: محاسبة عمليات قسم الحسابات الجارية

1. الحسابات الجارية: الحساب الجاري هو عقد ينشأ بين طرفين يكون البنك أحدهما حيث يقوم العميل بمقتضاه بإيداع أموال في حساب خاص به، يكون له الحق في سحب أي مبلغ منه أو الإضافة إليه متى شاء وفي أي وقت، وعن طريق المعاملات المصرفية المتبادلة بين الطرفين يكون أحدهما مدينا للآخر أو دائنا له، وفي نهاية كل فترة معينة يتم اقفال الحساب لتحديد المركز المالي بينهما وهو الرصيد الذي يحدد مديونية أحد الطرفين للآخر، وتتم عملية سحب المبال المودعة في الحساب الجاري باستخدام شيكات أو أذونات صرف معينة يوقع عليها العميل، وتتميز الحسابات الجارية أيضا بكونها وسيلة من وسائل تداول السلع والخدمات دون استعمال النقود حيث يتم عن طريق الشيكات البنكية، ومن أجل تسهيل الرقابة على الحسابات الجارية وسرعة تقديم التسهيلات المصرفية للعملاء فإنه يتم تقسيم الحسابات الجارية إلى نوعين هما:[3]

أ. **الحسابات الجارية الدائنة:** وهي الحسابات التي يكون فيها رصيد العميل دائنا على الدوام ولا يحق له السحب منه إلا في حدود الرصيد الموجود، وتمثل هذه الحسابات التزاما على البنك تجاه العملاء، وتسجل هذه الحسابات في جانب نطاليب الميزانية، ولا يمنح البنك أي فوائد عليها، ويتم التسجيل المحاسبي للمبالغ المودعة كالآتي:

10		**الصندوق**	**xxxx**	
	221	**حسابات جارية دائنة (ودائع تحت الطلب)**		**xxxx**
		إيداع نقدية في الحساب الجاري للعميل		

[3] إسماعيل بوغازي، **مرجع سابق، ص ص: 44 –46.**

أما المبالغ المسحوبة فتسجل كما يلي:

221		**حسابات جارية دائنة (ودائع تحت الطلب)**	**xxxx**	
	10	**الصندوق**		**xxxx**
		سحب نقدية في الحساب الجاري للعميل		

ب. **الحسابات الجارية المدينة:** وهي الحسابات التي يكون فيها رصيد العميل مدينا، وتمثل أحد أوجه استثمارات البنك لأمواله، حيث يضع تحت تصرف العميل مبلغا معينا يستطيع سحبه كاملا أو جزء منه متى شاء دون توفر شروط وجود رصيد دائن، وو ما يطلق عليه السحب على المكشوف، بحيث يحتسب البنك فوائده على الرصيد المدين، وتنقسم الحسابات الجارية المدينة إلى نوعين:

- **اعتمادات مدينة جارية:** وهي حسابات يكون للعميل الحق في سحب مبالغ في حدود الإعتماد المقرر والمتفق عليه طيلة فترة سريان العقد، أي أن للعميل الحق في أن يسحب أو يودع أي مبلغ في هذا الحساب بشرط أن لا يتجاوز مديونيته مبلغ الإعتماد المقرر، فلو أن البنك فتح حسابا جاريا لأحد عملائه باعتماد قدره 30.000دج لمدة سنة واحدة ، فإن العميل يحق له أن يسحب أي مبلغ من هذا الإعتماد في حدود 30.000دج وعندما يقوم العميل بإيداع أو رد أي مبلغ كان قد سحبه فله الحق في الاستمرار بالسحب أيضا في حدود المبلغ المقرر حتى تاريخ نهاية العقد.

- **اعتمادات مدينة مقيدة:** وهي حسابات جارية يكون للعميل الحق في أن يسحب أي مبالغ في هذا الحساب في حدود قيمة الإعتماد المقررة غير أنه في حالة قيام العميل برد جزء من ذلك الإعتماد للبنك فليس له الحق سوى في سحب ما قد تبقى له من قيمة الإعتماد، فلو أن البنك

فتح إعتمادا لأحد عملائه بمبلغ 20.000دج، وقام بسحب مبلغ 8.000دج في نصف السنة الأولى من فترة الإعتماد ثم قام برد هذا المبلغ فله الحق في أن يسحب المبلغ المتبقي فقط من قيمة الإعتماد المفتوح أي 12.000دج (حتى ولو قام برد 8.000دج التي سبق وأن سحبها خلال السنة)؛ ويمكن تقسيم الحسابات الجارية المدينة لدى البنك حسب نوع الضمان المقدم من العميل إلى:

- ✓ حسابات جارية مدينة بضمان بضائع؛
- ✓ حسابات جارية مدينة بضمان أوراق مالية؛
- ✓ حسابات جارية مدينة بضمان أوراق تجارية؛
- ✓ حسابات جارية مدينة بضمان أصول عقارية؛
- ✓ حسابات جارية مدينة بضمانات شخصية.

المعالجة المحاسبية

/221		**حسابات جارية مدينة**	**xxxx**	
221	**10**	**الصندوق**		**xxxx**
		إجمالي المبالغ التي سحبها العملاء		

وبما أن البنك يحتسب فوائد على الحسابات الجارية المدينة باعتبارها تسهيلات مصرفية، فيتم إثبات الفوائد على الحسابات الجارية المدينة شهريا، وابلاغ العميل بقيمتها من خلال الكشوف الشهرية التي يرسلها البنك إليه حيث يقيدا كل شهر كما يلي:

/221		حسابات جارية مدينة	xxxx	
221	701	فوائد دائنة		xxxx
		فوائد شهرية للحسابات الجارية المدينة		

وفي نهاية السنة يتم تحميلها بالكامل على حساب إيرادات ومصروفات البنك بالقيد التالي:

701		فوائد دائنة	xxxx	
		الأرباح والخسائر		xxxx
		تحميل الفوائد في نهاية السنة		

2. **حسابات لأجل**: هي الودائع التي تودع لدى البنك لأجل معين وبسعر فائدة معين يزداد كلما زادت مدة الوديعة، ولا يجوز للعميل سحب الوديعة أو جزء منها إلا بعد إنتهاء المدة المتفق عليها، لكن يمكنه الاقتراض بضمانها.
3. **حسابات باشعار أو باخطار**: وهي الودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بعد إخطار البنك من طرف العميل قبل مدة معينة متفق عليها.
4. **حسابات التوفير**: هي ودائع تحت الطلب لأمر أصحابها يطلبونها في أي وقت ولكن معدل فائدتها أقل من الودائع لأجل والودائع باخطار وتخص صغار المدخرين.

المعالجة المحاسبية للودائع

يمكن الإيداع نقدا في حسابات لأجل أو باخطار أو التوفير ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

10		**الصندوق**	**xxxx**	
		ودائع لأجل/ ودائع بإخطار/ حسابات التوفير		**xxxx**
		إيداع نقدا		

كما يمكن الإيداع بموجب تحويل مبلغ معين في الحساب الجاري للعميل لدى البنك إلى حساب الودائع لأجل أو باخطار أو حسابات التوفير، ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

221		**حسابات جارية للعملاء**	**xxxx**	
		ودائع لأجل/ ودائع بإخطار/ حسابات التوفير		**xxxx**
		إثبات المبالغ المحولة من الحسابات الجارية إلى حسابات الودائع لأجل/ باخطار/ حسابات التوفير		

أما التسجيل المحاسبي للفوائد فيكون كما يلي:

60		**فوائد على ودائع لأجل/ باخطار/ حسابات التوفير**	**xxxx**	
		ودائع لأجل/ ودائع بإخطار/ حسابات التوفير		**xxxx**
		إثبات الفوائد المدفوعة على حسابات الودائع لأجل/ باخطار/ حسابات التوفير		

وفي حالة سحب الودائع يتم تسجيل القيد التالي:

	10	**ودائع لأجل/ ودائع بإخطار/ حسابات التوفير** **الصندوق** سحب نقدية من حسابات الودائع لأجل/ باخطار/ حسابات التوفير	**xxxx**	**xxxx**

عمليات التحصيل

وهو أن يقدم العميل للبنك شيكات مسحوبة على أشخاص آخرين طالبا منه تحصيلها وإضافتها إلى حسابه الجاري لديه، وهنا ترد عدة حالات بالنسبة للشيكات المودعة للتحصيل:

1. **شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات في نفس البنك أو في فرع من فروعه:** حيث تسجل هذه الشيكات مباشرة في حساب العميل المستفيد بعد التأكد من إستيفاء الشيك للشروط الشكلية، وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

221		**الحساب الجاري للعميل المدين (المسحوب عليه)**	**xxxx**	
	221	**الحساب الجاري للعميل الدائن (المستفيد)**		**xxxx**

2. **شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات في بنوك محلية:** حيث يتم تحصيل قيمة هذه الشيكات لمصلحة العملاء عن طريق ما يسمى بغرفة المقاصة الموجودة في مبنى البنك المركزي حيث يجتمع مندوبو البنوك في هذه الغرفة يوميا، ويتبادلون الشيكات مع البنوك الأخرى من أجل تصفيتها وتحديد النتيجة

النهائية لكل بنك على حدى، ويكون ذلك تحت إشراف مدير غرفة المقاصة الذي يعتبر أحد موظفي البنك المركزي، وتتم عملية المقاصة بين مديونية كل بنك اتجاه البنوك الأخرى من خلال حسابات مفتوحة لدى البنك المركزي، حيث يتم قيد صافي الشيكات المسحوبة على البنك والمودعة من قبله لحساب أو على حساب البنك لدى البنك المركزي، وفي هذه الحالة لا يحق للعميل المستفيد صرف قيمة الشيك إلا بعد ورود إشعار الإضافة من البنك المسحوب عليه الشيك، إلا أنه يتم إضافتها لحسابه الجاري في الدفاتر بموجب عملية المقاصة، والبنوك المحلية على نوعين قد تكون موجودة في نفس المدينة التي فيها بنك العميل، وقد تكون بنوك محلية خارج المدينة التي فيها بنك العميل.

وتعتبر عملية تحصيل الشيكات من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك إلى عملائه من أصحاب الحسابات الجارية، مقابل حصوله على عمولة تحصيل تقيد على الحساب الجاري للعميل، وذلك في حالة تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك المحلية، أما الشيكات المسحوبة على عملاء من نفس البنك فلا يتم احتساب عمولة تحصيل عليها. وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

أ. **عند إستلام الشيكات من العميل:**

3211		**شيكات للتحصيل**	**xxxx**	
		موزع الشيكات للتحصيل		**xxxx**
		استلام شيكات من العميل للتحصيل		

ب. عند إرسال الشيكات إلى غرفة المقاصة:

329		غرفة المقاصة	xxxx	
	3211	شيكات للتحصيل		xxxx

ج. عند قبول البنك للشيك المسحوب عليه:

		مودع الشيكات للتحصيل	xxxx	
	122	الحساب الجاري للعميل الدائن		xxxx
	3621	عمولة تحصيل الشيكات		xxxx

ح. عند رفض البنك للشيكات المسحوبة عليه:

3211		شيكات للتحصيل	xxxx	
	329	غرفة المقاصة		xxxx

ثم يعكس القيد الأول كما يلي:

		مودع الشيكات للتحصيل	xxxx	
	3211	شيكات التحصيل		xxxx

أما القيود المحاسبية التي يسجلها البنك المركزي فتكون كما يلي:

- في حالة بنوك نتيجة جلسة المقاصة عليها:

		البنك أ	**xxxx**	
		البنك ب	**xxxx**	
	329	**غرفة المقاصة**		**xxxx**

- في حالة بنوك نتيجة المقاصة لها:

329		**غرفة المقاصة**	**xxxx**	
		البنك د		**xxxx**
		البنك هـ		**xxxx**

عمليات التحويل (المقاصة الداخلية)

يقصد بعمليات التحويل المصرفية أن يتقدم العميل إلى البنك بطلب تحويل مبلغ من النقود من حسابه الجاري لدى البنك إلى الحساب الجاري لعميل آخر قد يكون له حساب جاري لدى نفس البنك أو أحد فروعه، وتتم المعالجة المحاسبية لعمليات التحويل الداخلية كما يلي:

1. **عندما يكون لكل من العميل المحول والعميل المحول إليه حساب جاري في نفس البنك**

		الحسابات الجارية للعملاء (مدينة / دائنة)	**xxxx**	
		الحسابات الجارية للعملاء (مدينة /دائنة)		**xxxx**

2. **عندما يكون العميل المحول إليه له حساب جاري لدى أحد فروع البنك**

في هذه الحالة يصدر إشعار الإضافة باسم ذلك الفرع وليس باسم المستفيد وتسجل كما يلي:

- في دفاتر البنك

221		**الحساب الجاري للعميل (المحول له)**	**xxxx**	
		فرع البنك		**xxxx**

- في دفاتر فرع البنك

		الفرع الرئيسي	**xxxx**	
		الحساب الجاري للعميل (المحول إليه)		**xxxx**

وذلك بعد وصول إشعار الإضافة من البنك إلى الفرع.

سلسلة تمارين رقم 02: حول محاسبة عمليات قسم الحسابات الجارية

التمرين الأول:

إليك العمليات التي تمت في الوكالة البنكية رقم 12 لبنك الأمان التجاري في يوم 24 سبتمبر 2020.

1. قام العميل أحمد بايداع مبلغ 35.000 دج، وبشيكات مسحوبة على العميل علي الذي يملك حساب جاري في نفس الوكالة مبلغ 100.000 دج.
2. سحب مبلغ 400.000 دج من الحساب الجاري للوكالة لدى البنك المركزي لتمويل الصندوق الرئيسي للوكالة 12.
3. قامت العميل ليلى بايداع شيح مسحوب على العميل عمر الذي يملك حساب جاري لدى الوكالة رقم 15 مبلغ 20.000 دج ضمن قسم الحسابات الجارية.
4. تحويل مبلغ 250.000 دج من صندوق الوكالة رقم 12 إلى صندوق الوكالة 13لنفس البنك.
5. سحب العميل رضا نقدا 36.000 دج من حسابه الجاري.
6. تم إيداع 800.000 دج من الحساب الجاري للوكالة 12 لدى الوكالة 13 لبنك العمار.
7. بلغت طلبات التحويل من الحسابات الجارية في الوكالة 12 إلى الحسابات الجارية من الوكالة 14 920.000 دج، وقدرت عمولة البنك 2500دج.
8. بلغت طلبات التحويل الواردة الى الوكالة 12 من الحسابات الجارية للوكالة 18 مبلغ 18.000 دج وقدرت عمولة البنك 1160 دج.

المطلوب:

1. **تسجيل العمليات في دفتر اليومية.**
2. **استخراج رصيد الحسابات الجارية للعملاء علما أن رصيد اليوم السابق 1.200.000 دج**

التمرين الثاني: فيما يلي العمليات المصرفي التي تمت بقسم الحسابات الجارية لأحد البنوك التجارية خلال شهر جويلية من السنة ن:

1. بلغت إيداعات العملاء خلال هذا الشهر ما قيمته 58.000 دج، منها 33.000 دج نقدا، والباقي بموجب شيكات مسحوبة من بنوك أخرى، وقد حصلت جميعها على عمولة تحصيل 300دج.
2. بلغت مسحوبات العملاء خلال نفس الشهر 27.000دج بموجب شيكات.
3. بلغت قيمة الشيكات الداخلية التي قدمت للبنك خلال الشهر 38.600 دج وقد كانت صالحة للدفع.
4. بلغ إجمالي الشيكات التي قدمت خلال الشهر من البنوك الأخرى لخصمها من حسابات العملاء الجارية 10.000دج أرجع البنك منها: 3.000دج لعدم مطابقة التوقيعات، و4.000دج لعدم كفاية أرصدة العملاء المسحوبة عليهم.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة باليومية المركزية للبنك.

ثالثا: محاسبة عمليات قسم حسابات التوفير

حسابات التوفير هي حسابات جارية للتشجيع على الادخار، ويكون مصدرها غالبا صغار المدخرين، لكن على الرغم من صغر حجم هذه الودائع إلا أنها في مجملها تشكل مصدرا كهما يساهم في تنمية موارد البنك وزيادة قدرته على منح الإئتمان.

وتخضع هذه الودائع عادة لعدة شروط وقيود مثل أسعار الفائدة، وعدد مرات السحب المسموح بها حلال الشهر، والحد الأقصى المسموح بسحبه في كل مرة، كما لا يتم سحب من هذه الحسابات بموجب دفاتر شيكات بل من خلال الحضور الشخصي للعميل وبموجب أمر السحب، وإبراز دفتر التوفير الذي يمتلكه، كما ترتبط هذه الودائع بمنح جوائز لأصحابها لغرض تشجيعهم على زيادة مدخراتهم في البنك.

وفيما يخص موضوع محاسبة العمليات في قسم حسابات التوفير فسيتم استخدام الحساب رقم 22 حسابات الزبائن من خلال الحساب الفرعي **ح/223 حسابات التوفير** وتتم كما يلي: [4]

1. المعالجة المحاسبية لعمليات الإيداع في حسابات التوفير

قد يأخذ الإيداع عدة أشكال سواء كان إيداع نقدي، أو بشيكات مسحوبة من نفس البنك، أو من أحد فروعه، أو من بنوك أخرى.

أ. **الإيداع النقدي:**

[4] شطيبي محمود مريم، **مطبوعة محاضرات في محاسبة البنوك**، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ص: 28 -31.

عند قيام العميل بايداع مبلغ نقدي في حساب التوفير الذي يمتلكه، فسينجم عنه زيادة في أصول البنك نتيجة زيادة أمواله السائلة في الصندوق(أي يصبح الصندوق مدين)، كما ينشأ في المقابل دين للبنك تجاه العميل أي يصبح حساب التوفير للعميل دائن.

وتسجل هذه العملية محاسبيا كما يلي:

10	223	الصندوق حسابات التوفير إيداع نقدي في حساب التوفير للعميل	XX	XX

الإيداع بشيكات داخلية (تحويل داخلي):

وتتم هذه العملية من خلال تحويل مبلغ من حساب جاري لعميل ما إلى حساب توفير لنفس العميل أو عميل آخر في نفس الوكالة البنكية مما ينتج عنه محاسبيا انخفاض ديون البنك تجاه **الحساب الجاري للعميل الأول (مدين)** وزيادة ديونه تجاه **حساب التوفير للعميل الثاني (دائن)**.

ويسجل محاسبيا كما يلي:

220	223	الحساب الجاري حسابات التوفير إيداع عن طريق تحويل داخلي	XX	XX

ب. بشيكات مسحوبة على فروع أخرى لنفس البنك

وتتم هذه العملية من خلال تحويل مبلغ من حساب جاري لعميل ما في فرع بنك معين إلى حساب توفير لنفس العميل أو عميل آخر في فرع آخر لنفس البنك مما ينتج عنه محاسبيا زيادة أصول البنك لدى الغير متمثلة في حقوق موجودة لدى فرع آخر ينتظر تحصيلها ضمن **ح/ 37 حسابات الربط (مدين)**، وزيادة ديونه تجاه العميل من خلال زيادة قيمة **حساب التوفير للعميل الثاني (دائن)**.

ويسجل محاسبيا كما يلي:

37		//	XX	
	223	حسابات الربط حسابات التوفير		XX
		إيداع مبلغ في حسابات التوفير عن طريق تحويل داخلي من فرع آخر لنفس البنك		

2. المعالجة المحاسبية لعمليات السحب من حسابات التوفير

قد يكون السحب من حسابات التوفير نقدا، أو عن طريق تقديم شيكات أو القيام بتحويلات إلى حسابات أخرى في نفس الوكالة البنكية، أو حسابات أخرى في وكالات أخرى لنفس البنك، أو في وكالات أخرى لبنوك أخرى.

ويتم تسجيل ذلك محاسبيا من خلال عكس قيود الإيداع السابقة حسب الحالة المطلوبة كما يلي:

223		//	XX	
	10	حسابات التوفير الصندوق		XX
	220	حساب جاري		XX
	37	حسابات الربط (فرع آخر)		XX
		عمليات السحب من حسابات التوفير للعميل		

3. الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير

أ. المعالجة المحاسبية للفوائد الناتجة عن حسابات التوفير

يقصد بالفوائد تلك المبالغ التي يتقاضاها العميل الذي يمتلك حساب التوفير مقابل إيداعه لأموال في البنك، وتعتبر هذه الفوائد بالنسبة للبنك **كأعباء" فوائد مدينة"**،ويتم ذلك محاسبيا عن طريق تسجيل زيادة في أعباء البنك ضمن **حـ/60223 فوائد على حسابات التوفير (مدين)**، مقابل زيادة في **حساب التوفير للعميل (دائن)**، وذلك يكون بعد اقتطاع الضريبة على الدخل IRG والتي تمثل زيادة في ديون البنك تجاه الدولة (مصلحة الضرائب)، وتسجل ضمن **حـ/ 341 دائنون آخرون: ديون تجاه مصلحة الضرائب IRG** في الجانب الدائن أيضا.

وتسجل محاسبيا كما يلي:

60223		// فوائد على حسابات التوفير	XX	
	223	حسابات التوفير		YY
	341	دائنون آخرون IRG		ZZ
		إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير		

ب. كيفية حساب الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير

تنتج عن حسابات التوفير فوائد (تطبق عليها قوانين الفوائد البسيطة)، يتم حسابها وفقا لفترات تقم إلى 15 يوما، وعند القيام بالإيداع يجب مراعاة أن عملية حساب الفوائد تكون إنطلاقا من الفترة اللاحقة، أما

عند القيام بعملية السحب فإن الفائدة تكون انطلاقا من بداية الفترة الحالية على الرصيد الباقي دون الأخذ بعين الإعتبار المبلغ المسحوب.

أي عند الإيداع من 01 الى 15 من الشهر سيتم البدء في حساب الفوائد على المبلغ المودع إنطلاقا من 16 من نفس الشهر ولو تم الإيداع في بداية الفترة.

أما في حالة السحب في الفترة من 01 الى 15 من الشهر فلا يتم حساب الفائدة على المبلغ المسحوب ولو تم توفيره لغاية نهاية الفترة.

وبالتالي فإنه بحساب الفترات على هذا الأساس تنتج لدينا 24 فترة خلال السنة.

سلسلة تمارين رقم 03: حول محاسبة العمليات في قسم حسابات التوفير

التمرين الأول خاص بالفوج 01

في بداية السنة 2021 ظهر رصيد أحد حسابات التوفير الدفتري بما فيه فوائد السنة الماضية بمبلغ 330.000 دج، وقام صاحب الحساب خلال سنة 2021 بالعمليات التالية

1. في 01/13 سحب 40.000 دج
2. في 03/17 إيداع 65.000 دج
3. في 25 /04 سحب 18.000 دج
4. في 05/20 سحب 16.000 دج
5. في 02/ 06 إيداع 52.000 دج
6. في 09/ 07 سحب مبلغ 11.000دج
7. في 09/15 إيداع 32.000 دج
8. في 10/20 سحب 35.000 دج

إذا علمت أن معدل الفائدة السنوي (فوائد بسيطة) هو 06٪ وأن حسابات التوفير تنتج فوائد يتم حسابها على فترات 15 يوم

المطلوب:

1. **حدد مقدار الفوائد المحصل عليها إلى غاية 2021/12/31.**
2. **إجراء القيود المحاسبية اللازمة في دفتر اليومية إلى غاية 2021/12/31**
3. **تحديد رصيد حساب التوفير في 2022/01/01.**

رابعا: محاسبة عمليات قسم الودائع لأجل

الوديعة لأجل هي مبلغ مالي يودعه صاحبه في البنك لأجل معين باتفاق بين الطرفين (العميل والبنك) ولا يمكن سحبه قبل الأجل المتفق عليه إلا بعد موافقة البنك، وبالمقابل يتحصل العميل على فائدة مقابل هذه الوديعة ويحدد مقدار هذه الفائدة أيضا بالإتفاق بين الطرفين، وتقسم الوديعة لأجل الى نوعين أساسيين هما:[5]

- **ودائع لأجل ثابت (محدد)**: وهي ودائع يحدد لها عند الإيداع تاريخ معين لاستحقاقها، وعليه لا يجوز للعميل سحبها إلا في نهاية مدتها المتفق عليها، ومقابل ذلك يحصل صاحب الوديعة على فوائد من طرف البنك تختلف هذه الفوائد باختلاف مدة إيداع الوديعة، أي ينجر عن ذلك وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة ومدة الإيداع.
- **ودائع باخطار**: وهي ودائع لا يجوز للعميل سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد اخطار البنك بميعاد معين متفق عليه عند فتح الحساب أسبوع أو أسبوعين ....

ومنه فإن الودائع لأجل هي تلك الفوائض المالية المودعة من طرف الزبائن من أجل توظيفها مقابل الحول على فوائد ومكافآت، وتقسم الودائع لأجل إلى:

1. الحسابات الدائنة لأجل:

[5] شطيبي محمود مريم، **مرجع سابق**، ص ص: **37 –40**.

في هذه الحالة يتم فتح حساب وإيداع مبالغ مالية من طرف العميل مهما كانت طبيعته (طبيعي أو معنوي)، قصد الحصول على فوائد دورية، وبالتالي فإن البنك على علم بالطرف المتعامل معه، ويمكن معالجة هذه الحسابات محاسبيا باستخدام الحساب 22 حسابات الزبائن من خلال الحساب الفرعي **ح / 224 حسابات الودائع لأجل**

أ. المعالجة المحاسبية لعمليات الإيداع في الحسابات الدائنة لأجل

قد يأخذ الإيداع عدة أشكال سواء كان إيداع نقدي، أو بشيكات مسحوبة من نفس البنك، أو من أحد فروعه، أو من بنوك أخرى.

عند قيام العميل بايداع مبلغ نقدي في حساب التوفير الذي يمتلكه، فسينجم عنه زيادة في أصول البنك نتيجة زيادة أمواله السائلة في الصندوق(أي يصبح الصندوق مدين)، كما ينشأ في المقابل دين للبنك تجاه العميل.

وتسجل هذه العملية محاسبيا كما يلي:

		//		
10		الصندوق (الإيداع نقدا)	XX	
220		الحساب الجاري (الإيداع عن طريق تحويل داخلي)	XX	
37		حسابات الربط (الإيداع عن طريق تحويل داخلي مع فروع)	XX	
	224	حسابات الودائع لأجل		XX
		عمليات الإيداع في حسابات الودائع لأجل		

ب. المعالجة المحاسبية للفوائد الناتجة عن الحسابات الدائنة لأجل

يقصد بالفوائد تلك المبالغ التي يتقاضاها العميل الذي يمتلك حساب لأجل مقابل إيداعه لأموال في البنك، وتعتبر هذه الفوائد بالنسبة للبنك كأعباء" فوائد مدينة"، ومن أجل المعالجة المحاسبية لهذه الفوائد يجب مراعاة تاريخ استحقاقها ومقارنته مع تاريخ دورة الإيداع، ويكون ذلك وفق حالتين كما يلي:

✓ **الحالة الأولى: تاريخ استحقاق الوديعة يقع في نفس دورة الإيداع**

في هذه الحالة تعتبر الفوائد كأعباء حسب طبيعتها وتخص الدورة الحالية ويتم إثباتها محاسبيا عن طريق تسجيل زيادة في أعباء البنك ضمن حـ/60224 فوائد على حسابات الودائع لأجل (مدين)، مقابل زيادة في حساب الودائع لأجل للعميل (دائن)، وذلك يكون بعد اقتطاع الضريبة على الدخل IRG والتي تمثل زيادة في ديون البنك تجاه الدولة (مصلحة الضرائب)، وتسجل ضمن حـ/ 341 دائنون آخرون: ديون تجاه مصلحة الضرائب IRG في الجانب الدائن أيضا.

وتسجل محاسبيا كما يلي:

		في تاريخ استحقاق الفائدة		
60224		فوائد على حسابات الودائع لأجل		XX
	224	حسابات الودائع لأجل	YY	
	341	دائنون آخرون IRG	ZZ	
		إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات الودائع لأجل		

✓ **الحالة الثانية: تاريخ استحقاق الوديعة لا يقع في نفس دورة الإيداع**

وفقا لهذه الحالة يتم حساب الفائدة في نهاية الدورة الحالية 12/31 من دورة الإيداع، حتى نثبت أعباء الفوائد التي تخص الدورة الحالية والمستحقة في الدورات اللاحقة، عملا بمبدأ استقلالية الدورات، وبالتالي يتم اثباتها محاسبيا عن طريق زيادة أعباء البنك ضمن **ح/ 60224فوائد على حسابات الودائع لأجل (مدين)**، مقابل زيادة في ديون البنك تجاه العميل ضمن **ح/ 2247 ديون معلقة للعميل (دائن)**، ليرصد في تاريخ الاستحقاق مقابل حساب الودائع لأجل للعميل المعني.

ويسجل محاسبيا كما يلي:

60224		في 12/31 من دورة الإيداع فوائد على حسابات الودائع لأجل	XX	
	2247	ديون معلقة		XX
		إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات الودائع لأجل لدورة الإيداع		
		في تاريخ الاستحقاق		
2247		ديون معلقة	XX	
60224		فوائد على حسابات الودائع لأجل	YY	
	224	حسابات الودائع لأجل		ZZ
	341	دائنون آخرون IRG		VV
		إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات الودائع لأجل في تاريخ الاستحقاق		

ت. المعالجة المحاسبية لعمليات السحب من الحسابات الدائنة لأجل

قد يكون السحب من حسابات الودائع لأجل محدد أو باخطار نقدا، أو عن طريق إيداعا في حسابات أخرى في البنك من الحسابات الجارية أو حسابات التوفير وهكذا، أو في حسابات أخرى في فروع أخرى للبنك أو في بنوك أخرى.

وتسجل محاسبيا كما يلي:

		//		
	XX	حسابات الودائع لأجل		224
XX		الصندوق (السحب نقدا)	10	
XX		الحساب الجاري (السحب عن طريق تحويل داخلي)	220	
XX		حسابات الربط (السحب عن طريق تحويل داخلي مع فروع)	37	
		عمليات السحب من حسابات الودائع لأجل		

2. سندات الصندوق

في الحياة العملية نلاحظ أن غالبية المعاملات المالية مثل الصفقات التجارية تتم دون دفع نقدي لثمن البضاعة أو الخدمة، حيث يقوم المستفيد بتحرير ورقة تجارية تكون شيك أو سند لأمر أو كمبيالة بقيمة هذه البضائع أو الخدمة، حيث تتوفر في الكمبيالات المعلومات التالية:

- المبلغ الواجب دفعه ويطلق عليه القيمة الإسمية للورقة التجارية؛
- تاريخ الاستحقاق؛
- اسم الدائن أي البائع أو الساحب؛
- اسم المدين أي المشتري أو المسحوب عليه الورقة التجارية.

يمكن لحامل الورقة التجارية أن يحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، ويحصل على قيمتها بالكامل من المشتري أي القيمة الإسمية، وفي حالة حاجته للسيولة يمكن له تظهيرها إلى البنك قبل تاريخ استحقاقها حيث تسنى هذه العملية بخصم ورقة تجارية، وسميت خصما لأن الدائن لا يحصل على القيمة الإسمية بالكامل، وإنما منقوص منها مجموعة من العمولات تسمى الأجيو الذي يتكون من:

كما أن مدة سند الصندوق تتراوح عموما بين ثلاثة أشهر و48 شهرا، ويمكن لحامله قبل انقضاء هذه المدة أن يقدمه للبنك للخصم إذا احتاج إلى سيولةقبل تاريخ الاستحقاق.

وفيما يخص هذه الحالة يمكن معالجة هذا النوع من الحسابات محاسبيا باستخدام حساب 22 أي حسابات الزبائن تحت الحساب الفرعي **ح/ 225 سندات الصندوق**.

أ. **المعالجة المحاسبية للاكتتاب في سندات الصندوق**

عند الاكتتاب في هذه السندات أي بيع السندات من قبل البنك، تتم العملية نقدا، فينتج عن ذلك زيادة في أصول البنك متمثلة في **ح/ الصندوق** في الجانب المدين، مقابل زيادة في ديون البنك تجاه الزبائن متمثلة في **ح / سندات الصندوق** في الجانب الدائن.

وتسجل محاسبيا كما يلي:

10	الصندوق	//	XX	
225	سندات الصندوق			XX
	بيع سندات صندوق للعملاء			

ب. **المعالجة المحاسبية وقت تسديد الفوائد من طرف البنك**

من أجل معالجة الفوائد الناتجة عن سندات الصندوق محاسبيا يجب مراعاة تاريخ دفعها المتفق عليه بين البنك والعميل حامل سندات الصندوق، ويكون ذلك وفق حالتين هما:

✓ **الحالة الأولى: عند دفع الفوائد مسبقا (وقت الاكتتاب)**

عند الاتفاق وقت الاكتتاب على أن تسديد الفوائد يكون مسبقا أي في نفس التاريخ، ينتج عن ذلك محاسبيا عند تاريخ الدفع استخدام حساب وسيط وانتقالي بين قيمة تلك الفوائد المسددة مسبقا من خلال الحساب الرئيسي **ح/36 حسابات انتقالية وحسابات التسوية** مستخدمين الحساب الفرعي **ح/ 364 فوائد مدفوعة مسبقا (مدين)**مقابل انخفاض **ح/10 حساب الصندوق (دائن)**، وذلك بعد اقتطاع الضريبة IRG وتسجل ضمن **ح/ 341 دائنون آخرون: ديون تجاه مصلحة الضرائب (دائن)**، وعند نهاية كل دورة محاسبية وفي تاريخ استحقاق السندات يرصد الحساب الوسيط المفتوح سابقا مقابل اثبات الأعباء حسب طبيعتها وفق مبدأ إستقلالية الدورات عن طريق تسجيل زيادة في حساب **ح/ 60225 فوائد على سندات الصندوق (مدين)**

وتسجل محاسبيا كما يلي:

	XX	في تاريخ الاكتتاب فوائد مدفوعة مسبقا		364
YY		الصندوق	10	
ZZ		دائنون آخرون IRG	341	
		إثبات الفوائد الناتجة عن سندات الصندوق والمدفوعة مسبقا		
	VV	في نهاية كل دورة وفي تاريخ الاستحقاق فوائد على سندات الصندوق		60225
VV		فوائد مدفوعة مسبقا	364	
		إثبات قيمة الفوائد على سندات الصندوق المتعلقة بالدورة		

✓ **الحالة الثانية: عند دفع الفوائد وفقا لفترات محددة**

عند الاتفاق وقت الاكتتاب على أن تسديد الفوائد يكون مسبقا أي في نفس التاريخ، ينتج عن ذلك محاسبيا عند تاريخ الدفع استخدام حساب وسيط وانتقالي بين قيمة تلك الفوائد المسددة مسبقا من خلال

الحساب الرئيسي مقابل انخفاض **ح/10 حساب الصندوق (دائن)**، وذلك بعد اقتطاع الضريبة IRG وتسجل ضمن **ح/ 341 دائنون آخرون: ديون تجاه مصلحة الضرائب (دائن)**، وعند نهاية كل دورة محاسبية وفي تاريخ استحقاق السندات يرصد الحساب الوسيط المفتوح سابقا مقابل اثبات الأعباء حسب طبيعتها وفق مبدأ إستقلالية الدورات عن طريق تسجيل زيادة في حساب **ح/ 60225 فوائد على سندات الصندوق (مدين)**

وتسجل محاسبيا كما يلي:

60225		في تاريخ استحقاق الفائدة وفقا لفترات فوائد على سندات الصندوق	XX	
	10	الصندوق		YY
	341	دائنون آخرون IRG		ZZ
		إثبات الفوائد الناتجة عن سندات الصندوق عند استحقاقها		

✓ **الحالة الثالثة: المعالجة المحاسبية حين حلول موعد الاستحقاق**

حين حلول موعد الاستحقاق يتم استرجاع ستدات الصندوق من طرف البنك، فيسجل محاسبيا انخفاض ديون البنك تجاه العملاء المتمثلة في **ح/ سندات الصندوق (مدين)**، مقابل انخفاض أصول البنك المتمثلة في الأموال الموجودة في الصندوق (دائن).

ويسجل محاسبيا كما يلي:

225		//	XX	
	10	سندات الصندوق		XX
		الصندوق		
		استرجاع سندات صندوق من طرف البنك		

سلسلة تمارين رقم 04: حول محاسبة عمليات قسم الودائع لأجل + سندات الصندوق

إليك العمليات التي قامت بها وكالة البنك التجاري الإعمار يوم 02 جويلية 2020 كما يلي:

1. بلغ اجمالي ما أودعه العملاء لدى الوكالة 250.000 دج نقدا، منها 120.000 دج ضمن حسابات الجارية
2. قام العميل أحمد بتحويل مبلغ 150.000 دج إلى حساب العميل عمر في وكالة بنكية أخرى لنفس البنك، حيث بلغت عمولة التحويل 2.500 دج
3. قام العميل علي بايداع مبلغ 220.000دج كوديعة لأجل منها مبلغ 50.000 دج نقدا والباقي بتحويل من حسابه الجاري لدى الوكالة، حيث كانت مدة الوديعة سنة وبمعدل فائدة 08٪ حيث سيقوم بسحب الوديعة والفوائد في تاريخ استحقاقها.
4. قام العميل عمر بشراء سندات الصندوق اسمية بمبلغ 60.000دج حيث كانت مدة الاكتتاب 9أشهر علما أن العميل سيتحصل على مبلغ الفائدة مع مبلغ السند عند نهاية فترة الاستحقاق حيث بلغ معدل الفائدة 6 %
5. قام العميل رضا بشراء سندات صندوق غير اسمية بمبلغ 35.000 دج، مدتها سنة حيث اخذ قيمة الفائدة عند الاكتتاب علما أن معدل الفائدة 6%

المطلوب تسجيل العمليات اللازمة في يومية البنك

خامسا: محاسبة عمليات غرفة المقاصة

في الحياة العملية نلاحظ أن غالبية المعاملات المالية مثل الصفقات التجارية تتم دون دفع نقدي لثمن البضاعة أو الخدمة، حيث يقوم المستفيد بتحرير ورقة تجارية تكون شيك أو سند لأمر أو كمبيالة بقيمة هذه البضائع أو الخدمة، حيث تتوفر في الكمبيالات المعلومات التالية:[6]

- المبلغ الواجب دفعه ويطلق عليه القيمة الإسمية للورقة التجارية؛
- تاريخ الاستحقاق؛
- اسم الدائن أي البائع أو الساحب؛
- اسم المدين أي المشتري أو المسحوب عليه الورقة التجارية.

يمكن لحامل الورقة التجارية أن يحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، ويحصل على قيمتها بالكامل من المشتري أي القيمة الإسمية، وفي حالة حاجته للسيولة يمكن له تظهيرها إلى البنك قبل تاريخ استحقاقها حيث تسنى هذه العملية بخصم ورقة تجارية، وسميت خصما لأن الدائن لا يحصل على القيمة الإسمية بالكامل، وإنما منقوص منها مجموعة من العمولات تسمى الأجيو الذي يتكون من:

- **الخصم**: ويحسب على أساس القيمة الإسمية مع مراعاة المدة بين تاريخ الخصم وتاريخ الإستحقاق كما يلي:

الخصم = القيمة الإسمية X معدل الخصم X المدة

[6] أوصالح عبد الحليم، **محاضرات في محاسبة البنوك**، جامعة عبد الحميد بوالصوف، ميلة دروس عبر الخط من الرابط http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1046

- **عمولة البنك:** وهي النفقات التي يتحملها الدائن نظرا لقيام البنك بعملية الخصم، وتحسب على أساس القيمة الإسمية كما يلي:

العمولة = القيمة الإسمية X معدل العمولة

- **عمولة التحصيل:** وتحسب عندما يكون مقر المسحوب عليه يختلف عن مقر الساحب، وقد تكون نسبة مئوية من القيمة الإسمية أو المبلغ المحدد. فيأخذ الدائن القيمة الحالية التي تحسب كما يلي:

القيمة الحالية = القيمة الإسمية – الأجيو

المعالجة المحاسبية للخصم:

201		**قروض تجارية**	**القيمة**	
	221	**حساب جاري للعميل الدائن**	**الإسمية**	**القيمة الحالية**
	363	**إيرادات مقيدة سلفا**		**قيمة الخصم**
	7029	**عمولات على عمليات مع العملاء**		**عمولة البنك +عمولة التحصيل**
		خصم ورقة تجارية		
363		**إيرادات مقيدة سلفا**	**قيمة الخصم**	
	70201	**إيرادات على قروض تجارية**		**قيمة الخصم**
		تحويل إيرادات مقيدة سلفا إلى إيرادات حقيقية		

عند تاريخ استحقاق الورقة التجارية إذا كان العميل المسحوب عليه الورقة له حساب لدى نفس بنك العميل الدائن، فإن عملية تسوية القرض التجاري تتم مباشرة مع حساب العميل المدين كما يلي:

221		حساب جاري للعميل المدين	xxxx	
	201	قروض تجارية		xxxx
		تحصيل قيمة الورقة التجارية		

أما إذا كان العميل المسحوب عليه الورقة التجارية لديه حساب لدى بنك آخر مما يعني أن العملية تمت مع بنك آخر، فتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

122		حساب جاري للعميل الدائن	xxxx	
	201	قروض تجارية		xxxx
		تحصيل قيمة ورقة تجارية		

ويمكن لأي بنك إعادة خصم تلك الأوراق لدى البنك المركزي عند حاجته إلى أموال نقدية في حالة طلبات السحب المتزايد على الودائع، حيث يقصد بإعادة الخصم أن يلجأ البنك التجاري إلى البنك المركزي من أجل أن يحصل قيمة الورقة التجارية قبل تاريخ الإستحقاق، فالعملية تتم بين البنك التجاري الذي قام بخصم الورقة التجارية من قبل، والبنك المركزي الذي سيعيد خصم الورقة التجارية لصالح البنك التجاري، وتحسب قيمة إعادة الخصم كما يلي:

قيمة إعادة الخصم = القيمة الإسمية X معدل إعادة الخصم X المدة

أما القيمة الحالية التي يأخذها البنك التجاري فهي الفرق بين القيمة الإسمية وقيمة إعادة الخصم، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

		أوراق مخصومة/ كمبيالات معاد خصمها لدى البنك المركزي	**xxxx**	
	201	**أوراق مخصومة/ كمبيالات تجارية في حيازة البنك التجاري**		**xxxx**
110		**البنك المركزي**	**القيمة الحالية**	
361		**مصاريف مقيدة سلفا**	**قيمة إعادة**	
		أوراق مخصومة / كمبيالات معاد خصمها	**الخصم**	**القيمة**
		إعادة خصم ورقة تجارية		**الإسمية**
6015		**مصاريف إعادة الخصم**	**قيمة إعادة**	
	361	**مصاريف مقيدة سلفا**	**الخصم**	**قيمة**
		تحويل المصاريف المقيدة سلفا إلى مصاريف حقيقية		**إعادة**
				الخصم

وفي تاريخ الإستحقاق إذا قام المسحوب عليه بسداد قيمة الورقة التجارية فلا يجري البن أي قيود، أما إذا تخلف العميل عن سداد قيمة الورقة التجارية المسحوبة عليه يقوم البنك المركزي بخصم قيمو الورقة التجارية زائد مصاريف من حساب البنك ويتم تسجيل القيد التالي:

201		**أوراق مخصومة/ كمبيالات تجارية في حيازة البنك**	**xxxx**	
		مصاريف	**xxxx**	
	110	**البنك المركزي**		**xxxx**

وهناك إعتبارات يجب مراعاتها عند قبول خصم الأوراق التجارية / الكمبيالات وهي:

- يجب أن تكون الأوراق التجارية / الكمبيالات المقبولة للخصم من الدرجة الأولى بمعنى أن تكون مضمونة الدفع، وذلك بأن تكون مسحوبة على العملاء ذوي السمعة الجيدة.
- لا يجب أن يزيد تاريخ الإستحقاق عن ستة (06) أشهر.
- يجب أن تكون في مجالات مختلفة من النشاط التجاري والصناعي تطبيقا لمبدأ التنويع وتوزيع الخاطر المصرفية.

سلسلة تمارين رقم: 05 حول محاسبة عمليات غرفة المقاصة

التمرين الأول:

قامت البنوك المشاركة في غرفة المقاصة بتقديم الشيكات التالية:

بنك الأمان	220.000	شيكات مسحوبة على بنك السلام
	320.000	شيكات مسحوبة على بنك الإعمار
	150.000	شيكات مسحوبة على بنك البركة

بنك السلام	350.000	شيكات مسحوبة على بنك الأمان
	200.000	شيكات مسحوبة على بنك الإعمار
	135.000	شيكات مسحوبة على بنك البركة

بنك الإعمار	205.000	شيكات مسحوبة على بنك السلام
	295.000	شيكات مسحوبة على بنك الأمان
	89.000	شيكات مسحوبة على بنك البركة

بنك البركة	82.000	شيكات مسحوبة على بنك السلام
	75.000	شيكات مسحوبة على بنك الإعمار

كما قامت البنوك المشاركة في غرفة المقاصة برفض الشيكات التالية:

بنك السلام	25.000	شيكات مسحوبة على بنك الأمان
	20.000	شيكات مسحوبة على بنك البركة
	11.000	شيكات مسحوبة على بنك الأعمار

بنك الإعمار	25.000	شيكات مسحوبة على بنك الأمان
	18.000	شيكات مسحوبة على بنك البركة

بنك البركة	32.000	شيكات مسحوبة على بنك الأمان
	9.000	شيكات مسحوبة على بنك السلام
	9.000	شيكات مسحوبة على بنك الإعمار

بنك الأمان	20.500	شيكات مسحوبة على بنك الإعمار

المطلوب: – إعداد شكل كشف المقاصة.

– إجراء التسجيلات المحاسبية اللازمة على مستوى: غرفة المقاصة، البنك المركزي، البنوك التجارية.

سادسا: العمليات على القروض

تشكل التسهيلات الإئتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها أهم الاستخدامات، وتعتبر من أقدم العمليات المصرفية حيث تمثل الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك التجارية، وتمثل التسهيلات الإئتمانية أهم وسائل التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالأشكال والأوقات المناسبة لمتطلبات هذه القطاعات، وتختلف شروط منح القروض المصرفية من بنك لآخر ومن بلد لآخر تبعا لطبيعة عمل البنك ونوعية علاقاته بعملائه، والنظام الاقتصادي السائد في البلد. وتتم المعالجة المحاسبية للقروض كما يلي:[7]

1. **القروض بدون ضمانات:** يتم منح القرض للعميل بدون ضمانات، وذلك بعد احتساب الفوائد والعمولات وأية مصاريف مرتبطة بالقرض واقتطاعها مسبقا، ويتم القيد كما يلي:

		قروض بدون ضمانات	**xxxx**	
		الخزينة / الحسابات الجارية		**xxxx**
		العمولة		**xxxx**
		الفائدة		**xxxx**
		المصاريف إن وجدت		**xxxx**

وعند تسديد القرض في تاريخ الاستحقاق يسجل البنك القيد التالي:

[7] إسماعيل بوغازي، **مرجع سابق، ص ص: 93 –98**

		الخزينة / الحسابات الجارية	xxxx	
		قروض بدون ضمانات		xxxx

2. **القروض بضمانات شخصية:** يتم منح القرض دون إثبات الضمانات الشخصية ويسجل البنك القيد التالي:

		قروض بضمانات شخصية	xxxx	
		الخزينة / الحسابات الجارية		xxxx
		العمولة		xxxx
		الفائدة		xxxx
		المصاريف إن وجدت		xxxx

وعند تاريخ استحقاق القرض قد يسدد أو لا يسدد، في حالة التسديد يسجل القيد كما يلي:

		الخزينة/ الحسابات الجارية	xxxx	
		القروض بضمانات شخصية		xxxx

أما إذا لم يسدد القرض فيتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

أ. تتم مطالبة الأشخاص الضامنين أو الكفلاء:

		الأشخاص الضامنين	**xxxx**	
		القروض		**xxxx**

ب. تحصيل قيمة القرض من الأشخاص الضامنين:

		الخزينة / الحسابات الجارية	**xxxx**	
		الأشخاص الضامنين		**xxxx**

3. القروض بضمان كمبيالات /أو أوراق تجارية /أو أوراق مالية (أسهم وسندات)

أ. قبل منح القرض يجب إيداع الضمانات بقيد نظاي كما يلي:

		أوراق تجارية /كمبيالات / أوراق مالية	**xxxx**	
		أصحاب أوراق تجارية / كمبيالات / أوراق مالية		**xxxx**

ب. منح القرض للعميل والذي غالبا ما تكون قيمته أقل من قيمة الضمانات:

		قروض بضمان أوراق تجارية /كمبيالات / أوراق مالية	**xxxx**	
		الخزينة / الحسابات الجارية		**xxxx**
		العمولة		**xxxx**
		الفائدة		**xxxx**
		المصاريف إن وجدت		**xxxx**

ج. في تاريخ استحقاق القرض قد يسدد أو لا يسدد:

- **في حالة السداد**

		الخزينة / الحسابات الجارية	**xxxx**	
		قروض بضمان أوراق تجارية /كمبيالات /أوراق مالية		**xxxx**

ثم يتم رد الضمانات لأصحابها وإلغاء القيد النظامي للضكانات:

		أصحاب أوراق تجارية /كمبيالات/ أوراق مالية	**xxxx**	
		أوراق تجارية / كمبيالات / أوراق مالية		**xxxx**

- **في حالة عدم السداد:** يتم بيع الأوراق المالية أو تحصيل قيمة الأوراق التجارية أو الكمبيالات، ومن هذه المبالغ المتجمعة يتم تسديد قيمة القرض بعد إقتطاع المصاريف التي تحملها البنك:

✓ بيع / تحصيل الأوراق المالية والتجارية والكمبيالات

		الخزينة	**xxxx**	
		أوراق مالية مباعة أوراق تجارية محصلة		**xxxx**

✓ تسديد القرض

		أوراق مالية مباعة /أوراق تجارية /كمبيالات محصلة	**xxxx**	
		مصاريف البيع / أو مصاريف التحصيل		**xxxx**
		قروض بضمان أوراق تجارية أو كمبيالات أو أوراق مالية		**xxxx**
		الحسابات الجارية بالباقي إن وجد		**xxxx**

أما إذا كان المبلغ المحصل لا يكفي لتسديد القرض فهذا يعني أن القرض سوف يسدد جزئيا ويبقى رضيده مدينا بالباقي.

✓ إلغاء القيد النظامي للضمانات

		أصحاب أوراق تجارية /كمبيالات/ أوراق مالية	**xxxx**	
		أوراق تجارية / كمبيالات / أوراق مالية		**xxxx**

4. أوراق مالية (أسهم وسندات)

أ. قبل منح القرض يجب إيداع الضمانات بقيد نظاي كما يلي:

		أوراق تجارية /كمبيالات / أوراق مالية	**xxxx**	
		أصحاب أوراق تجارية / كمبيالات / أوراق مالية		**xxxx**

ب. منح القرض للعميل والذي غالبا ما تكون قيمته أقل من قيمة الضمانات:

		قروض بضمان أوراق تجارية /كمبيالات / أوراق مالية	**xxxx**	
		الخزينة / الحسابات الجارية		**xxxx**
		العمولة		**xxxx**
		الفائدة		**xxxx**
		المصاريف إن وجدت		**xxxx**

ت. في تاريخ استحقاق القرض قد يسدد أو لا يسدد:

- **في حالة السداد**

		الخزينة / الحسابات الجارية	**xxxx**	
		قروض بضمان أوراق تجارية /كمبيالات /أوراق مالية		**xxxx**

سلسلة تمارين رقم 06: حول محاسبة عمليات قسم القروض

التمرين الأول:

قام بنك العمار التجاري بالعمليات التالية:

1. في 20 / 02 بمنح تسهيل إئتماني قيمته 25.000 دج للعميل رضا مدته 6 .
2. 03/03: تم الاتفاق على منح العميل سلمى على نتحها قرض إستثماري مدته 3 سنوات بقيمة 1.460.000 دج بسعر فائدة سنوية 9% ، تدفع كل سنة .

المطلوب سجل العمليات المحاسبية في يومية البنك

سابعا: العمليات على الأوراق المالية

تتمثل الأوراق المالية في الأسهم والسندات التي تطرح للاكتتاب العام، ويتم تداولها في السوق المالي عن طريق الوسطاء والسماسرة، سواء كانوا أفراد أو بنوك أو شركات مرخصة، حيث أن السندات تدر دخلا ثابتا يتمثل في الفوائد، أما الأسهم فتدر دخلا متغيرا يتمثل في الأرباح، وتتمثل أهم العمليات على الأوراق المالية فيما يلي:[8]

- شراء الأوراق المالية أو بيعها لصالح البنك أو فروعه أو عملائه؛
- حفظ الأوراق المالية على سبيل الأمانة؛
- تحصيل الفوائد والأرباح على الأوراق المالية.

1. المعالجة المحاسبية لعمليات الشراء

أ. الشراء لحساب البنك أو لمحفظته الخاصة:

	محفظة الأوراق المالية **الوسطاء** شراء أوراق مالية لمحفظة البنك	**سعر الشراء+ عمولة الوسيط**	**سعر الشراء+ عمولة الوسيط**

وعند السداد يسجل البنك القيد التالي:

[8] أوصالح عبد الحليم، **مرجع سابق**.

		الوسطاء	**xxxx**	
		الخزينة /الحسابات الجارية للوسطاء		**xxxx**

ب. الشراء لحساب فروع البنك:

		الفرع	**xxxx**	
		الوسطاء		**xxxx**
		شراء أوراق مالية لصالح أحد الفروع		

ج. الشراء لحساب العملاء:

		الحسابات الجارية للعملاء	**xxxx**	
		الوسطاء		**xxxx**
		العمولة		**xxxx**
		شراء أوراق مالية للعملاء واحتساب عمولة عليهم		

د. الشراء لحساب أفراد ليسوا عملاء لدى البنك: عند قبض مبالغ مقدمة من العملاء تحت حساب شراء أوراق مالية يسجل البنك القيد التالي:

		الخزينة	**xxxx**	
		أمانات شراء أوراق مالية		**xxxx**

زيادة الحسابات الجارية للوسطاء بسعر الشراء والعمولة مع إثبات عمولة البنك:

		أمانات شراء أوراق مالية	xxxx	
		الوسطاء		xxxx
		عمولة البنك		xxxx

2. المعالجة المحاسبية لعمليات البيع

أ. البيع لحساب البنك نفسه: إثبات مديونية الوسطاء أو السماسرة بسعر بيع الأوراق المالية وفق القيد:

		الوسطاء	xxxx	
		محفظة الأوراق المالية		ثمن البيع – عمولة الوسيط

قبض قيمة الأوراق المالية المباعة:

		الخزينة /الحسابات الجارية للوسطاء	xxxx	
		الوسطاء		xxxx

ب. البيع لحساب العملاء: إثبات مديونية الوسيط بصافي سعر بيع الأوراق المالية بعد خصم عمولته وزيادة الباقي إلى الحسابات الجارية للعملاء بعد إثبات عمولة البنك:

		الحسابات الجارية للوسطاء	**سعر البيع – عمولة**	
		الحسابات الجارية للعملاء	**الوسيط**	**xxxx**
		عمولة البنك		

قبض قيمة الأوراق المباعة:

		الخزينة /الحسابات الجارية للعملاء	**xxxx**	
		الحسابات الجارية الوسطاء		**xxxx**

3. المعالجة المحاسبية لحفظ الأوراق المالية على سبيل الأمانة

أ.عند إيداع الأوراق المالية لدى البنك يسجل القيد:

		أوراق مالية مودعة كأمانة	**xxxx**	
		أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة		**xxxx**

ت. عند سحب الأوراق المالية أو جزء منها:

		أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة	**xxxx**	
		أوراق مالية مودعة كأمانة		**xxxx**

ج. إثبات عمولة البنك لحفظ الأوراق المالية:

		الخزينة /الحسابات الجارية للوسطاء	**xxxx**	
		عمولة حفظ الأوراق المالية		**xxxx**

4. المعالجة المحاسبية لتحصيل الأرباح والفوائد لأصحابها (كوبونات الأوراق المالية)

إذا كانت أرباح الأسهم وفوائد السندات تدفع بموجب شيكات ترسل إلى المساهمين أو حملة السندات بواسطة البريد وفي هذه الحالة فإن البنك لا يقدم أي خدمة في هذا المجال، أما إذا كانت الأرباح والفوائد تدفع بموجب كوبونات أو قسائم، بحيث يصل إلى البنك إشعار من الجهة الموزعة للأرباح عن طريق الكوبونات المرفقة بأسهمها، كما يوضح هذا الإخطار رقم الكوبون، ونوعه والاستحقاق وصافي قيمة الكوبون، فعندما يستلم البنك الكوبونات يجري القيود التالية:

		كوبونات التحصيل	**xxxx**	
		أصحاب كوبونات التحصيل		**xxxx**

وعندما يستلم البنك إشعارات من الشركات أو البنوك المحلية بما يفيد توزيع الأرباح أو الفوائد يسجل القيد التالي:

		البنوك المحلية /الحسابات الجارية لشركات المساهمة/الخزينة	**xxxx**	
		كوبونات للتحصيل		**xxxx**

عند إرسال إشعار الإضافة للعملاء وإثبات عمولة البنك:

		أصحاب كوبونات للتحصيل	**xxxx**	
		الحسابات الجارية للعملاء		**xxxx**
		عمولة التحصيل		**xxxx**

ملاحظة: عندما تكون الكوبونات المحصلة لحساب البنك نفسه عن أوراق مالية يمتلكها فيسجل القيد التالي:

		البنوك المحلية	**xxxx**	
		إيرادات الاستثمار في الأوراق المالية		**xxxx**

سلسلة تمارين رقم 07: حول محاسبة عمليات الأوراق التجارية

التمرين الأول:

قام بنك العمار التجاري بالعمليات التالية:

5. في 20 / 02 قام العميل أحمد بايداع مبلغ 180.000 دج في حسابه الجاري بشيك مسحوب على العميل عمر الذي يملك حسابا لدى بنك السلامة.
6. 03/03: قام العميل سلمى بايداع مبلغ 230.000 دج نقدا في حسابها الجاري، كما قدمت أوراق تجارية بقي على موعد استحقاقها شهر قيمتها 90.000 دج لإعادة خصمها.حيث بلغ معدل الخصم 8%
7. 03/17 قدمت الوكالة شيكات الى غرفة المقاصة بلغت قيمتها الاجمالية 40.500دج.

المطلوب سجل العمليات المحاسبية في يومية البنك

الفصل الخامس:

التطورات المتعلقة بمعايير النظام المحاسبي البنكي

الفصل الخامس: التطورات المتعلقة بمعايير النظام المحاسبي المالي

(واقع المحاسبة البنكية في الجزائر)

قبل الإصلاحات التي مست المحاسبة البنكية، كانت تعتمد في تسجيلاتها المحاسبية على المخطط الوطني للمحاسبة PCN، وذلك بمقتضى أمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975، والمتصمن المخطط الوطني للمحاسبة والذي بدأ تطبيقه منذ 02 جانفي 1976.

إذ كان البنك يسجل عملياته في حسابات فرعية خاصة به تختلف من بنك لآخر، لعدم وجود توحيد محاسبي فيما بين البنوك، فكل بنك كان له نظام محاسبي خاص به رغم أن الأساس والحسابات الرئيسية مستمدة من المخطط المحاسبي الوطني، ونظرا لوجود نقائص في حسابات هذا الأخير، وحسابات كثيرة لا تستخدم في النشاط البنكي مثل حـ/ 72 انتاج مخزن، وحـ/73 إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة....إلخ

وبما أن الوظيفة الأساسية للبنوك هي الوساطة المالية أي جمع الودائع وإعادة توزيعها علة شكل قروض، فإن للبنك نوعان من المتعاملين، (مودعون ومقترضون)، وبذلك كان لابد من وجود مجموعة محاسبية تتعلق بالعمليات الناتجة بين البنك ومتعامليه، ومن هنا برزت الضرورة لوجود مجموعة محاسبية خاصة بالبنوك والمؤسسات البنكية.

ومع تطور نشاط البنوك وتعاملها في السوق المالي زادت الحاجة أكثر لوجود محاسبة خاصة، وكذلك كون البنك يعتبر أيضا مقدما للخدمات ومستشارا لعملائه، إلى غير ذلك من مختلف الأدوار التي تلعبها البنوك.

لذلك كان لزاما ظهور مخطط محاسبي بنكي يغطي ويكمل النقائص التي كانت موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، ويلبي كذلك متطلبات المحاسبة في البنوك.

ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي مست الاقتصاد الوطني من جهة والنظام المصرفي من جهة أخرى، وذلك بمقتضى القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وأيضا بمقتضى القانون رقم 90 -10 المؤرخ في 19رمضان 1410 الموافق 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض. حيث نتج عن ذلك إعداد أول مخطط محاسبي بنكي لتغطية كل النقائص السابقة وتجاوز العقبات، ولقد جاء بتحسينات معتبرة كما مكن السلطات النقدية من مراقبة البنوك والتحكم في الكتلة النقدية، فأول مخطط محاسبي بنكي صدر وفق النظام 92-08 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1413 الموافق 17 نوفمبر 1992، ويتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي شرع في تطبيقه ابتداء من 02 جانفي 1993، وتلى ذلك صدور عدة نصوص قانونية خاصة بالإصلاح المحاسبي في البنوك التجارية هي:[1]

- النظام رقم 92- 09 مؤرخ في 22 جمادى الأولى 1413 الموافق 17 نوفمبر 1992، ويتعلق باعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.
- التعليمة رقم 43- 94 الصادرة 11 جويلية 1994، والمتعلقة بنماذج أو طرق تطبيق النظام رقم 92 - 08 .
- النظام رقم 94 - 18 مؤرخ في 21 رجب 1415 الموافق 25 ديسمبر 1994، ويتضمن قيد العمليات بالعملات الصعبة.

[1] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص ص: 228-240.

- النظام رقم 97 - 01 مؤرخ في 28 رمضان 1417 الموافق 08 جانفي 1997، ويتضمن قيد العمليات الخاصة بالأوراق المالية.
- المادة 103 الخاصة بالالتزامات المحاسبية للبنوك والهيئات المالية من التعليمة رقم 03 – 11 المؤرخة في 26 أوت 2003 المتعلقة بقانون النقد والقرض.

لكن بعد الإصلاح المحاسبي الجديد وفقا للقانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الذي يعد صلب نص قانون " المحاسبة المالية" وفقا للمادة 01 منه، ويعرف وفق نص المادة 03 على أنه: " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية" .[1]

وتلى ذلك صدور عدة إصلاحات أخرى تخص النظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية هي:

- النظام رقم 09 - 04 مؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن مخطط الحسابات السنوية البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 09 - 05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.
- النظام رقم 09 - 08 مؤرخ في 29 ديسمبر 2009 ويتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007،يتضمن النظام المحاسبي المالي**، العدد رقم 74 ، ص: 03.

وحسب المادة 03 من النظام رقم 09 – 04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 فيجب على المؤسسات الخاضعة أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه، حيث حددت المادة رقم 06 من القانون 07 – 11 أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجب مراعاته عند إعداد الكشوف المالية، وهي:[1]

- **محاسبة التعهد**: أي تسجيل العمليات بتاريخ حدوثها وحتى إذا لم تتم تسويتها المالية بعد؛
- **استمرارية الاستغلال**: تعد القوائم المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها خلال السنوات القادمة؛
- **قابلية الفهم**: أي أنه بإمكان المطلع الذي له نظرة عامة حول المحاسبة فهم محتوى القوائم المالية؛
- **الدلالة**: يجب أن تظهر القوائم المالية كل البيانات الهامة التي قد تؤثر على قرارات مستخدمي هذه القوائم.
- **المصداقية**: لا تظهر القوائم المالية إلا البيانات التي سراها المسير صحيحة؛
- **قابلية المقارنة**: على المؤسسة تطبيق نفس الطرق وأساليب تقييم الأصول حتى تكون بيانات القوائم المالية للسنوات المختلفة منسجمة وقابلة للمقارنة؛
- **التكلفة التاريخية**: تسجل العمليات عند حدوثها على أساس قيمتها أو تكلفتها بذلك التاريخ؛
- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني**: إظهار القوائم المالية لكل الأصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى ولو لم تكن ملكه قانونا.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 04.

أسئلة التقويم الذاتي

1. كيف كانت المحاسبة في البنوك قبل ظهور أو مخطط محاسبي بنكي سنة 1990؟

2. ماهي أبرز الإصلاحات التي جاءت لتعطي محاسبة البنوك صبغة خاصة؟

3. ماهي أهم التعديلات التي حدثت لمحاسبة البنوك بعد تبني النظام المحاسبي المالي؟

4. ماهي المبادئ المحاسبية التي يجب مراعاتها لإعداد القوائم المالية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد حشيش عادل، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الثالثة، كلية الاقتصاد ، بيروت– لبنان، 1996.
2. احمد علي دغيم، **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد**، دار النمر، مصر، دون سنة النشر.
3. أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، المنامة_البحرين،2006.
4. أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان_الأردن، 2009.
5. حسين جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2013.
6. حسين محمد سمحان واسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
7. خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2003.
8. سلمان أبو دياب، **اقتصايات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت_لبنان، 1996.
9. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
10. منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية: مدخل إتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية_مصر، 2010.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. توفيق زرمان، **فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق و الرقابة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006 .

2. حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة_الجزائر، 2006.
3. خيف عبلة، **المحاسبة البنكية كأداة رقابة في البنوك التجارية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – مجمع الإستغلال الجهوي أم البواقي–**، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2012-2013 .
4. زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
5. سناء مسعودي، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، 2009-2012.
6. عثمان أحميمة و آخرون، **التسجيلات المحاسبية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة الوادي**، تخصص محاسبة، قسم علوم مالية و محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018-2019 .
7. العوبي زينب، **فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق و الرقابة – بنك الفلاحة و التنمية الريفية أدرار نموذجا –** ، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية أدرار ، 2016-2017 .

ثالثا: المطبوعات

1. أوصالح عبد الحليم، **محاضرات في محاسبة البنوك، إقتصاد نقدي وبنكي** ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة. دروس عبر الخط من الرابط http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1046
2. بوغازي إسماعيل، **مطبوعة محاضرات في مقياس المحاسبة البنكية**، موجهة لطلبة أولى ماستر جباية معمقة، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت.
3. شطيبي محمود مريم، **مطبوعة محاضرات في محاسبة البنوك**، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،2016 / 2017.

رابعا: القوانين والتشريعات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، العدد 74.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها**، 25 مارس 2009، العدد 19.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 المؤرخ في 26 مايو 2008 المتضمن أحكام تطبيق القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، العدد 27.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام رقم 09 – 04 المؤرخ في 23 يوليو 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، العدد 76.